Distr.
GENERAL

TD/B/1142
12 August 1987
ARABIC
Original : ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الرابعة والثلاثون
التقرير الأول
جنيف ، ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧
البند ٨ من جدول الأعمال الموقت

تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني

(قرار المؤتمر ١٤٦ (د-٦))

التطورات الاقتصادية الاخيرة في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، مع اشارة خاصة الى القطاع المالي

تقرير من أمانة الاونكتاد

GE.87-51997

المحتويات

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها على التعبير عن أي رأي كان من جانب الامانة العامة للامم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو اقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها ، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها .

المحتويات (تابع)

مقدمـــــة

استعراض عمل الوحدة الاقتصادية الخاصة (الشعب الفلسطيني) ، ١٩٨٦-١٩٨٧

"١" وفقا لأحكام المؤتمر ١٤٦ (د-٦) وبرنامج عمل الأونكتاد للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ ، ركز عمل الوحدة الاقتصادية الخاصة (الشعب الفلسطيني منذ تموز/ يوليه ١٩٨٦ على : (١) استعراض وتحليل التطورات في الأوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزه المحتلين ؛ (٢) مقترحات بشأن الاستراتيجيات والتدابير التي تستهدف تحسين أداء الاقتصاد الفلسطيني ؛ (٣) استحداث قاعدة بيانات للاقتصاد الفلسطيني ؛ (٤) المشاركة في الأنشطة ذات الصلة لمنظمات الأمم المتحدة لصالح الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وعند قيام الوحدة بهذه الأنشطة وغيرها ، قامت بمشاورات منتظمة مع منظمة التحرير الفلسطينية وغيرها من المعنيين • وخلال الفترة موضع الاستعراض - تموز/ يوليه ١٩٨٦ الى حزيران/ يونيه ١٩٨٧ - تم احراز تقدم كبير في هذه المجالات • وتمكنت الوحدة ، بشكل خاص ، من اتمام الأنشطة التالية •

(أ) القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي (UNCTAD/ST/SEU/3) •تشكل هذه الوثيقة دراسة متعمقة أعدتها الوحدة الاقتصادية الخاصة للأونكتاد بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا • وهي تبحث في الجوانب الهيكلية والتشغيلية للقطاع المالي الفلسطيني في تطوره خلال ٢٠ عاما من الاحتلال • وتفحص ، بشكل خاص ، اسهام القطاع المالي في الاقتصاد وامكانياته في تلبية الاحتياجات الانمائية المتزايدة • ولذلك يقيم دور المصارف والمؤسسات المالية الأخرى في حشد الموارد وتخصيصها في الاقتصاد • ويلي ذلك تحليل لميزانية الحكومة الاسرائيلية الخاصة بالأراضي المحتلة واسهامها في تكوين الرأسمال المحلي والخدمات الحكومية • ويجرى تأكيد خاص على دور النظام الضريبي والتغيرات التي أدخلت على هيكله منذ ١٩٦٧ ومدى صلتها باقتصاد الأراضي المحتلة • ويلي ذلك تحليل مفصل لدور الموارد الخارجية ، أي دخل عوامل الانتاج والتحويلات ، في تغذية اقتصاد الأراضي المحتلة • وتعتمد الدراسة على المعطيات وتفحص التدابير الرامية الى تحسين الأداء الاجمالي للقطاع المالي واسهامه في تنمية الاقتصاد الفلسطيني•

(ب) التطورات الاخيرة في الاقتصاد الفلسطيني مع اشارة خاصة الى القطاع المالي • تشكل هذه الوثيقة موضوع تقرير الوحدة السنوى لعام ١٩٨٧ الموجه الى مجلس التجارة والتنمية بشأن اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة وتستند بشكل رئيسي الى الوثيقة UNCTAD/ST/SEU/3 • ويبحث الجزء الأول بايجاز آثار السياسات والممارسات الاسرائيلية الاخيرة على الأداء الاجمالي للاقتصاد الفلسطيني والتطورات في المجالات الرئيسية • ويتصدى لمجالات لم يتناولها تقرير الوحدة لعام ١٩٨٦ ، مما يوسع تغطية الاقتصاد • ويقدم الجزء الثاني من التقرير عرضا موجزا لهيكل القطاع المالي وأدائه فيما يتصل باحتياجات الاقتصاد الفلسطيني من الموارد المالية • وللاطلاع على تغطية شاملة لمختلف جوانب النظام المالي ، أشير الى القضايا ذات الصلة المشمولة في الوثيقة UNCTAD/ST/SEU/3 •

(ج) وقائع قاعدة البيانات المتصلة باقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة • وبالنظر لقلة المعلومات النوعية والكمية المتصلة باقتصاد الأراضي المحتلة ، استمر العمل في استحداث نظام قاعدة بيانات للوحدة ذى ثلاثة جوانب • فالنظام يشمل مجموعات احصائية أساسية ، وفهرسا تاريخيا مفصلا لمادة الأبحاث ، ومعلومات عن المراجع (باللغتين الانكليزية والعربية) المتصلة باقتصاد الأراضي المحتلة • وفي حين أن المعلومات المستقاة من قاعدة البيانات معدة بالدرجة الأولى ليستخدمها الأونكتاد مباشرة في عمله بشأن اقتصاد الأراضي المحتلة ، فان الوثائق التالية يجرى اصدارها على حدة لمنفعة الآخرين المهتمين بالموضوع :

(١) جداول احصائية مختارة بشأن اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة (UNCTAD/ST/SEU/4) ؛ (٢) تاريخ متسلسل مختار للقضايا الاقتصادية والتطورات ذات الصلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (UNCTAD/ST/SEU/6) ؛ و (٣) بيليوغرافيا مختارة باللغة الانكليزية من مراجع الأبحاث المتصلة باقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة (UNCTAD/ST/SEU/5)•

'٢' واصلت الوحدة جهودها ، خلال الفترة موضع الاستعراض ، لتعزيز التعاون مع دوائر ووكالات الأمم المتحدة التي تشترك في العمل المتصل باقتصاد الأراضي المحتلة ، ولاسيما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية التابع للأمم المتحدة • واتخذ التعاون شكل تبادل المعلومات ، والمشاورات الأساسية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك ، والمشاركة في الاجتماعات والاسهامات الأساسية في العمل المنفذ بمقتضى برامج أخرى • وقد تضمنت هذه تعاونا وثيقا مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن اعداد دراسة القطاع المالي ، ومشاركة الأونكتاد في الحلقة الدراسية للموئل بشأن " تحديد المشاريع الانمائية ذات الأولوية الرامية الى تحسين أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة " (الذى طلبت الجمعية العامة في قرارها ٤٠/٢٠١)والاسهام في " برنامج تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني " (الذى طلبته الجمعية العامة في قرارها ٤١/١٨١)•

'٣' وقام العاملون في الوحدة ببعثات الى الأردن والعراق فيما يتصل ببرنامج عملها •واستدعت هذه مناقشات مع المسؤولين الحكوميين والمنظمات الاقليمية والوطنية بشأن حالة الأنشطة الجارية للوحدة ومشاورات بشأن نطاق وتوجه الأنشطة المتوخاة في برنامج العمل القادم للأونكتاد • وتمشيا مع قرار المؤتمر ١٤٦ (د-٦) وقرار مجلس التجارة والتنمية ٢٣٩ (د-٢٣) • وطورت الوحدة في الوقت نفسه ترتيباتها التعاونية مع المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الأبحاث في الأراضي الفلسطينية المحتلة •

'٤' أما بالنسبة للأنشطة المقبلة المحددة في برنامج عمل الأونكتاد للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ الذي استرعى اهتمام مجلس التجارة والتنمية اليه في الجزء الأول من دورته الثالثة والثلاثين ، فسوف تقوم الوحدة ، في ١٩٨٧ بدراسة قطاع التجارة والخدمات ودوره في التنمية الاقتصادية للأراضي المحتلة • وموازاة لهذه الدراسة واستنادا الى تقييم العمل الذى تم انجازه بشأن مختلف جوانب اقتصاد الأراضي المحتلة ، سيبدأ اعداد دراسة ثانية في ١٩٨٨ لفحص الاستراتيجيات الانمائية البديلة للأراضي • وفي الوقت نفسه ، ستشرع الوحدة أيضا العمل بشأن اعداد تقريرها السنوي لعام ١٩٨٨ الى المجلس في الجزء الأول من دورته الخامسة والثلاثين في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨ •

'٥' وسيستمر العمل على قاعدة بيانات الوحدة ، التي تشمل تطوير مجموعات احصائية ، وتجميع مادة البحث وتحديد مراجعها ، وتحديد مصادر مرجعية بشأن اقتصاد الأراضي بوصفه جزءا من عمل الوحدة الأساسي • وسيشمل الناتج الذى سيوزع على جمهور أوسع تقارير دورية لقاعدة البيانات عن اقتصاد الأراضي المحتلة •

'٦' وضمن نطاق برنامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني الذى طلبته الجمعية العامة في قرارها ١٨١/٤١ ، يعتبر تحسين موثوقية المعلومات الكمية والنوعية المتصلة بمختلف جوانب الاقتصاد الفلسطيني وتطوير قدرات محلية في البرمجة والادارة الانمائية أمرا ضروريا • وتتمثل احدى طرق معالجة الموضوعين بشكل فعال في تطوير المرافق القائمة في هذه المجالات • لذلك سوف تركز الوحدة الاقتصادية الخاصة للأونكتاد على اعداد مشروعين للمساعدة التقنية في الأراضي المحتلة بغية تعزيز القدرات المؤسسية المحلية في : (أ) جمع وتحليل ونشر البيانات والاحصائيات المتصلة بالتجارة وبالخدمات ذات الصلة ؛ (ب) تطوير وتطبيق المعايير والمنهجيات والاجراءات المناسبة المتصلة باختيار المشاريع الاستثمارية في الأراضي المحتلة واعدادها وتقييمها وتنفيذها •

'٧' وستكثف الوحدة جهودها لتعزيز التعاون مع منظمات الأمم المتحدة المعنية وتقوية علاقات العمل مع المؤسسات الاقليمية والوطنية المشتركة في العمل المتصل بالاقتصاد الفلسطيني ، بما في ذلك مؤسسات الأبحاث الفلسطينية في الأراضي المحتلة • وسيبذل كل جهد أيضا لتعزيز وصول الوحدة الى مصادر البيانات والمعلومات ، بما في ذلك الوصول المباشر الى البيانات الميدانية من الأراضي المحتلة •

الجزء الاول

الاداء الاقتصادي الاجمالي - الجوانب البارزة للمسائل الرئيسية

ألف - الاتجاهات في الناتج

١- لقد أحدث الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزه منذ ١٩٦٧ تغييرات جذرية في بنية اقتصادها • وفيما يتصل بالزراعة ، سارت السياسة الاسرائيلية وفقا لعدد من المحاور تضمنت مصادرة الأراضي ، وزيادة اخضاع الزراعة الفلسطينية لمتطلبات السوق الاسرائيلية والتحكم في موارد المياه • وفي مجال الصناعة ، تحولت الصناعات الصغيرة بشكل متزايد الى صناعات تبعية تلبي احتياجات الصناعات الاسرائيلية من خلال ترتيبات التعاقد من الباطن• وقد أدى اغلاق جميع المصارف والمؤسسات المالية التي كانت موجودة قبل الاحتلال وسياسات المصارف الاسرائيلية المتصلة بالقروض والودائع الى حرمان اقتصاد الأراضي المحتلة من آلية محلية موثوقة للوساطة المالية • ولقد حولت السياسة التجارية الاسرائيلية الأراضي المحتلة تدريجيا الى أكبر مستورد للمنتجات الاسرائيلية ، مما كان له تأثير سلبي متنام على ميزانها التجاري• وقد واكب هذه التطورات اضطرار نسبة مئوية سريعة الازدياد من القوة العاملة الفلسطينية الى البحث عن العمل في اسرائيل و/أو مغادرة الأراضي المحتلة بحثا عن فرص العمل في أماكن أخرى •

٢- ومنذ ١٩٦٨ ، وبعد فترة ارتفاع نسبي لمستويات النمو، هبط اسهام الناتج المحلي بالنسبة الى الناتج القومي الاجمالي هبوطا مطردا خلال ١٩٧٨ - ١٩٨٤ ، مما يعكس نمطا من التغير الهيكلي أدى الى هبوط سريع في الحصة النسبية للقطاع التقليدي (١)• بيد أن التغير الهيكلي لم يحدث زيادة في طاقة القطاعات الحديثة المنتجة للسلع الأساسية على توطيد قاعدة أكثر ثباتا لنمو وتنمية الاقتصاد بشكل متواصل • فقد أصاب الركود حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي خلال فترة سبع سنوات • ويعكس التدهور المتدرج للاقتصاد ، بين جملة أمور ، عدم وجود سياسة اقتصادية سليمة ومتماسكة للأراضي المحتلة • فقد خنقت الجهود المحلية الرامية الى تعزيز الأنشطة الاقتصادية والاسهام في التنمية لأسباب أمنية وسياسية واقتصادية (٢)•

٣- في ١٩٨٤ تم توليد أكثر من ثلث الناتج القومي خارج الأراضي المحتلة ، ومعظمه بوصفه دخل عوامل الانتاج من أجور عمال الأراضي المحتلة في اسرائيل وبقية العالم ، وجزئيا كتحويلات من مختلف المصادر الخاصة والرسمية • وكان الناتج الصافي لذلك زيادة كبيرة في الدخل والاستهلاك الخاص اضافة الى التحويلات (مثل الضرائب ومدفوعات الضمان الاجتماعي وغيرها) الى اسرائيل • ومنذ ١٩٧٨ ، فاق الاستهلاك الخاص الناتج المحلي الاجمالي مما كان له تأثير سيء على الأسعار والميزان التجاري (٣) • ولقد منع عدم توفر المؤسسات التمويلية المناسبة وفرص الاستثمار حشد وتخصيص الدخل المتبقي في مجالات انتاجية •

باء - المدخرات والاستثمار

٤- ازداد اجمالي الدخل الخاص المتاح من جميع المصادر بمعدل أعلى من ارتفاع الناتج القومي الاجمالي • ويبدو أن هذا الاتجاه الصاعد لم ينعكس بشكل متساو في مستوى المدخرات الشخصية • فقد بلغت المدخرات الخاصة حوالي خمس الدخل الاجمالي المتاح خلال قسم كبير من الفترة (٤) •

فزيادة اتجاهات الاستهلاك ، وتدهور الميزان التجاري ، وعدم توفر موءسسات التمويل المحلية ، وحالات الشذوذ في بنية أسعار الفائدة ، وزيادة ضغط التضخم بالاضافة الى تكرار انخفاض قيمة العملة الاسرائيلية - كل هذا مسوءول جزئيا عن هذا الاتجاه • ولقد تأثر مستوى اجمالي المدخرات ، الى حد كبير ، بتأثير القوى الخارجية القوي والتغييرات الهيكلية في اقتصاد الأراضي المحتلة • وأهم من ذلك ، يمكن عزوه الى مبادرة القطاع الخاص ومجهوده في مجال الادخارات في ظروف شديدة الصعوبة •

٥- يكاد القطاع الحكومي ، برغم العائدات التي يجنيها من خلال الضرائب ، يكون غير موجود في الأراضي المحتلة كمصدر محتمل للادخارات • وقطاع الشركات هو أيضا مصدر غير هام للتمويل بالنظر لحالة معظم الموءسسات التجارية غير المتطورة • ولقد كان القطاع المنزلي ، الى حد كبير ، هو مصدر الادخارات الذى اعتمد عليه اقتصاد الأراضي المحتلة خلال فترة العشرين سنة من الاحتلال •

٦- وقد لعب القطاع الخاص دورا لا يقل أهمية في الاستثمارات رغم مختلف العوائق الناجمة عن الاحتلال ، ولاسيما عدم وجود نظام مالي كاف • بيد أن اجمالي الاستثمارات الخاصة تخلف عن الادخارات الخاصة منذ أواخر السبعينات ، عاكسا بذلك ضعف الوساطة المالية وارتفاع درجة عدم التيقن السياسي والاقتصادى (٥) • وكان الاستثمار الخاص ، في معظمه ، في مجال البناء والتشييد • وقد امتص الانفاق على الأبنية السكنية أكثر من أربعة أخماس الاستثمار الخاص • وكان هذا يرمي بالدرجة الأولى الى تلبية الحاجة المتزايدة للسكن ولتوفير وقاية من التضخم ، ولاثبات الوجود في الأرض • وعلاوة عى ذلك فقد أدت حالات التثبيط والعوائق في وجه الاستثمار في المشاريع المنتجة في الزراعة والصناعة الى حمل المستثمرين المحتملين على الانتقال الى تعاملات المضاربة التي تتضمن الأموال المنقولة وغير المنقولة وسلسلة من الأنشطة التجارية الأخرى •

جيم - الاسعار وتأثير التضخم

٧- لقد جعلت الروابط الاقتصادية الوثيقة بشكل متزايد مع اسرائيل الأراضي المحتلة شديدة التأثر بحركات الأسعار وارتفاع معدلات التضخم في اسرائيل (٦) ، ولقد نشأ ضغط التضخم في الأراضي المحتلة بالدرجة الأولى عن زيادات أسعار السلع المستوردة من اسرائيل ، التي شكلت حوالى ٩٠ في المائة من جميع السلع المستوردة ومن خلال تداول العملة الاسرائيلية التي تعمل بوصفها عملة قانونية في الأراضي المحتلة • ويعود أيضا الى هبوط طاقة الاقتصاد المحلي وعدم قدرته على تلبية ارتفاع مستوى الطلب المتولد من خلال زيادة دخل عوامل الانتاج ، والتحويلات والنقول الأخرى من الخارج • ولقد كان تأثير التضخم على حياة المواطنين العاديين والموءسسات المدنية والشركات التجارية في الأراضي المحتلة طاغيا ، ولاسيما منذ ١٩٧٤ ومنذ تخفيض العملة الاسرائيلية في تلك السنة • وكانت أهم نتيجة مرئية لهذه الظاهرة الهبوط الحاد وغير المنتظم في كثير من الأحيان في قيمة العملة الاسرائيلية ، وخصوصا اذا قيست بالدينار الأردني ، وهو العملة القانونية الثانية في الضفة الغربية (٧) •

٨- لقد جعل تدهور قيمة صرف العملة الاسرائيلية التخطيط الاقتصادى والنشاط التجارى في الأراضي المحتلة صعبا ومحفوفا بالمخاطر الى درجة غير اعتيادية •وكان الهدف الشاغل لجميع رجال الأعمال المحافظة على القيمة الحقيقية لمبيعاتهم وسلعهم المخزونة • وكان أحد التدابير الفورية

التي اتخذوها لهذا الغرض هو تقليص تسهيلاتهم الائتمانية للزبائن الى الصفر تقريبا ، أو تحويل القيمة غير المدفوعة للسلع الى دنانير أردنية بسعر الصرف السائد - وهو تدبير كثيرا ما تبين أنه عادل بالنسبة للمشتري. وأخضع ارتفاع مستوى الأسعار السريع ، خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٤ الزبائن لصعوبات قاسية . وأدى من جانب العرض أيضا الى زيادة هامش المخاطرة بالنسبة للبائعين وأخرج في خاتمة المطاف بعضهم من العمل .

٩- وأدى الفارق الواضح والمتزايد في مؤشرات أسعار المستهلك بين الأراضي المحتلة واسرائيل الى هبوط في قيمة مبيعات الناتج للمشترين الاسرائيليين من الأسواق المحلية في الأراضي المحتلة . وفي غضون ذلك ازداد عدد القاطنين في الأراضي المحتلة الذين يشترون الآن بعض بضائعهم الاستهلاكية والمعمرة من المدن الاسرائيلية المجاورة ، حيث الأسعار غير مرتفعة الى هذا الحد . وكان هذا الأثر المزدوج على الطلب في الأسواق المحلية عاملا هاما في تسريع الركود الحالي في النشاط الاقتصادي في الأراضي المحتلة .

١٠- وأدى ارتفاع معدل التضخم بشكل تدريجي الى هبوط واضح في الدخل الحقيقي المتاح لمعظم فئات الدخل واقترن بفجوة متسعة بين الدخل النقدي للأسر وتكلفة محافظتها على مستويات معيشتها عند المستويات السائدة خلال منتصف السبعينات . وكان تأثير هذه الحالة صعبا بشكل خاص على القدرة الشرائية للعمال الذين تدفع أجورهم بالعملة الاسرائيلية . وأثر ارتفاع معدلات التضخم أيضا على المركز الاقتصادي لفئات الدخل المتوسط والمنخفض وأدى الى هبوط حاد في مستوى معيشة فئة الدخل المتميز مهنيا . وكان مستوى معيشة معظم فئات الدخل سيهبط الى مستويات منخفضة جدا لولا الدور الفعال الذي لعبته التحويلات المكتسبة في الخارج .

دال - التطورات في بعض المجالات الرئيسية

١١- تبقى الزراعة بمثابة العمود الفقري لاقتصاد الأراضي المحتلة رغم انخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي . وقد تميز القطاع ، في الفترة الأولى التي امتدت أكثر من عقد ، بارتفاع معدلات النمو وذلك يعود ، الى حد كبير ، الى ارتفاع واضح في انتاجية بعض المنتجات ذات الأسعار المرتفعة وليس بسبب ارتفاع مقابل في الناتج الكلي (٨) . على أن الناتج الزراعي استمر في الهبوط المطرد منذ أوائل الثمانينات .

١٢- حتى الثمانينات عملت التدابير مثل تحسين استخدام الأدوات ، وادخال معدات جديدة ، بما في ذلك الري بالتنقيط ، والأسمدة ، والبذور المحسنة والمدخلات الأخرى التي تحتاج الى مقادير صغيرة نسبيا من رأس المال ، على زيادة ناتج مدخلات العمل والأرض . وتم تمويل معظم هذه التدابير من موارد المزارع نفسه ، من خلال المدخرات التجارية والاقتراض قصير الأجل من سوق التمويل غير الرسمية ، التي تضم التجار ومقرضي الأموال ووكلاء العمولة . وكان مجموع حجم القروض الحكومية الاسرائيلية ، التي استمرت حتى ١٩٧٠ فقط ، غير ذي بال .

١٣- ولقد فرضت زيادة القيود على توفر التمويل الخاص والعام ، اضافة الى تغير الناتج ، وأنماط المحاصيل والأسواق ، فضلا عن ازدياد الاعتماد على السياسات التجارية والقيود الادارية الاسرائيلية المفروضة على استخدام الماء والأرض ، عوائق شديدة على المنتجين الزراعيين . وخلافا

لذلك ، وكجزء من تدابير توطين عدد متزايد من الاسرائيليين في الأراضي المحتلة ، توفر خطة للأنشطة الزراعية لهؤلاء المستوطنين مساحات كبيرة للزراعة والمراعي (٩) ، والكثير من هذه المساحات هي في الأراضي الخصبة لغور الأردن والضفة الغربية • وطبق نمط مماثل في قطاع غزه (١٠) •

١٤ـ وبنتيجة ذلك تناقصت المساحة المزروعة الاجمالية في الأراضي المحتلة حيث لم تتوفر تدابير جديدة للسكان لتعويض خسائرهم من خلال برامج استصلاح الأرض والري • وقد هبطت الأرض المزروعة من حوالي ٣٦ في المائة من المساحة الاجمالية للأرض في الضفة الغربية في ١٩٦٦ الى حوالي ٢٧ في المائة في ١٩٨٤ ، وفي قطاع غزه من ٥٥ في المائة من المساحة الاجمالية في ١٩٦٦ الى ٢٨ في المائة في ١٩٨٥ (١١) • ولا يمكن المبالغة في التعبير عن التأثير السلبي لهذه العوامل على الانتاج الزراعي والعمالة والدخل • فيظهر الناتج الزراعي والدخل في الضفة الغربية هبوطا مطردا خلال ١٩٨١ـ١٩٨٥ ، مع أن الهبوط في مستوى العمالة في الزراعة كان أقل حدة خلال الفترة (١٢) •

١٥ـ لقد أصيب القطاع الصناعي بالركود خلال قسم كبير من فترة الاحتلال • ففي السنوات الأولى للاحتلال ، كانت السلطات قد وجهت اهتمامها الى تطوير الصناعة ، مع أن الدعم كان محدودا • وفي السنوات التالية ، أصبح هذا التركيز منصبا على تطبيق أنظمة صناعية روتينية (١٣) • وهكذا فقد كان القطاع الصناعي يعمل في ظروف متزايدة الصعوبة ، محروما من المبادىء التوجيهية للمساعدة في تحديد أنسب الاستراتيجيات والتدابير لضمان نموه • وبوجه عام ، فقد اضطر القطاع الى العمل ضمن حدود تفرضها ثلاث قوى متنافسة تعمل في الوقت نفسه ، وهي الأسواق المحلية والاسرائيلية والأردنية •

١٦ـ واستطاعت الصناعة ، على الصعيد المحلي ، أن تبيع أكثر من ضعفي المنتجات التي تبيعها لاسرائيل • بيد أن القطاع يتعرض الى هجوم متزايد من جراء المنافسة من الصناعات الاسرائيلية التي تتمتع بدعم حكومي سخي • وعلاوة على ذلك فان الناتج الاسرائيلي لا يخضع للرسوم الجمركية في الأراضي المحتلة • وقد أدى فرض ضريبة القيمة المضافة أيضا الى تقليص الميزة النسبية التي كانت تتمتع بها الصناعة الفلسطينية قبل ١٩٧٦ • وتواجه الصناعة المحلية أيضا منافسة من المصانع الاسرائيلية التي بنيت بالقرب من المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة (١٤) • ومقابل موقف " عدم التنمية " للحكومة الاسرائيلية ازاء الصناعة الفلسطينية ، فثمة خطة صناعية تتمم سياسة المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية ترمي الى جذب الصناعة واليد العاملة الاسرائيلية الى هذه " المنطقة الخلفية " • ويتضمن ذلك انشاء مناطق صناعية ، تنطوي على استثمارات اسرائيلية عامة وخاصة واسعة النطاق ، ومختلف التسهيلات الضريبية والائتمانية الميسرة (١٥) • وخلافا لذلك ، تستهدف السياسة المتبعة ازاء الصناعة الفلسطينية تشتيتها خارج المراكز الحضرية وانشاء مناطق ورشات عمل في القرى • وفي حين سيسمح بانشاء صناعات فلسطينية ضمن المناطق الصناعية الاسرائيلية في الأراضي المحتلة فانها لن تتمكن من الحصول على الحوافز الاسرائيلية (١٦) •

١٧ـ وفيما يتصل بالسوق الاسرائيلية ثمة تغلغل أدنى للسلع الصناعية من الأراضي المحتلة ، باستثناء بعض منتجات الجلود والنسيج ، والمنتجات الخشبية ، ومواد البناء وبعض الأغذية المجهزة • وقد تحقق الكثير من هذا من خلال ترتيبات التعاقد من الباطن بين المنتجين المحليين الاسرائيليين والفلسطينيين • وقد استهوى التعاقد من الباطن المنتجين الاسرائيليين بسبب توفر اليد العاملة الرخيصة وانخفاض النفقات العامة في الأراضي المحتلة • فهذه العوامل تخفض تكلفة قطاع الصناعة

التحويلية الاسرائيلي وتزيد من قدرة السلع الأساسية المعنية على المنافسة ، ولا سيما وان الصانعين الاسرائيليين لا يدفعون رسوما جمركية على واردات السلع من الأراضي المحتلة التي يتم انتاجها من خلال التعاقد من الباطن • ومع أن التعاقد من الباطن في الأراضي المحتلة قد يؤدي الى شيء من التخصص في الفرع الصناعي المعني ، فانه لا يعكس الاحتياجات الفعلية للاقتصاد الفلسطيني •

١٨- أما بالنسبة للسوق الأردنية ، فان التوسع الكبير في الصادرات الصناعية محدود لسببين : سياسات تعزيز الصناعات المحلية المماثلة ، والمحافظة على المقاطعة العربية للمنتجات التي لم يتم استيراد معداتها وموادها الخام من الأردن و/أو بواسطته • وقد بدأت السلطات الأردنية والعربية مؤخرا في تخفيف بعض القيود على دخول البضائع الصناعية من الأراضي المحتلة • بيد أنه قد لا يسمح الركود الاقتصادي في بلدان الخليج التي كانت مزدهرة بزيادة سرعة استيعاب البضائع الصناعية من الأراضي المحتلة •

١٩- ورغم ازدياد الحاجة للاعداد المتزايدة من المساكن ولتحسين مستوياتها ، يبقى قطاع السكن واحدا من أكثر المجالات اهمالا في اقتصاد الأراضي المحتلة • فحوالي نصف سكان الأراضي المحتلة يعيشون في ظروف يعيش فيها ٧ أشخاص أو أكثر في كل مسكن(١٧) • ويعيش أكثر من ثلث السكان في وحدات مؤلفة من غرفة واحدة ويعيش حوالي النصف في مساكن مؤلفة من غرفتين ، بحيث تصبح الكثافة المتوسطة للسكن هي ثلاثة أشخاص في الغرفة بالنسبة للأراضي المحتلة في مجموعها(١٨) • ولم يواكب عرض المساكن خلال السنوات ازدياد السكان • ومعظم الوحدات السكنية الجديدة شيدت من قبل القطاع الخاص ، الذي كان مدفوعا بشكل خاص بارتفاع طلب السكان المتزايدين على المساكن ، والزيادات في الدخل ، وعدم توفر فرص الاستثمار البديلة والتصميم على تأكيد الحقوق في الأرض في وجه التهديدات المتواصلة بالمصادرة وتنفيذ مخططات شق الطرق وخطط انشاء المستوطنات الاسرائيلية(١٩) •

٢٠- لم يجر تشييد للأبنية السكنية للفلسطينيين من قبل القطاع العام في الضفة الغربية منذ ١٩٦٨ وفي قطاع غزه منذ ١٩٧٨ ، باستثناء بعض مشاريع السكن لاعادة توطين اللاجئين في قطاع غزة(٢٠) • ولقد أدت الممارسات التقييدية التي تمارسها السلطات ، ولا سيما من حيث العوائق الادارية في اصدار تراخيص البناء ، الى خنق الجهود الخاصة المحلية وحالت فعليا دون حصول عدد محتمل كبير من الأسر على سكن لائق(٢١) •

٢١- ومن جهة أخرى استمر انشاء المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة دون توقف منذ ١٩٦٧ انتهاكا للقانون الدولي(٢٢) • وقد واكب ذلك سياسات حيازة الأرض التي تمارسها اسرائيل مما ضمن احتياطي يكاد يكون غير محدود للأرض بالنسبة للمستوطنات الاسرائيلية(٢٣) • ويوجد في الوقت الراهن ما يزيد عن ١٥٠ مستوطنة اسرائيلية غير عسكرية تتلقى اعانات كبيرة في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) وقطاع غزة • ويتجاوز مجموع سكان هذه المستوطنات ٥٢٠٠٠ مستوطن ، وهو رقم يساوي الرقم المسقط البالغ ٥٢٥٠٠ اسرائيلي المخطط توطينهم في الأراضي المحتلة بحلول ١٩٨٥(٢٤) • وفي ١٩٧٩ سمحت الحكومة أيضا للمواطنين الاسرائيليين العاديين بشراء الأراضي الفلسطينية ، وبعد ثلاث سنوات حصل أصحاب مشاريع تعمير الأرض على الموافقة على تشييد مستوطنات خاصة • وبنهاية ١٩٨٥ ، كانت لجنة التخطيط العليا قد نظرت في ١٩١ خطة للمناطق المعمورة اليهودية(٢٥) •

٢٢- ازداد تركيز المستوطنات الاسرائيلية في المناطق الحضرية قرب ما يسمى " الخط الأخضر " (أي حدود اسرائيل ما قبل ١٩٦٧) ، وهو اتجاه ظهر في أول الأمر في ١٩٨١ • وقد زود المستوطنون الاسرائيليون الراغبون في الانتقال الى هذه المناطق بمجموعة من الحوافز وشروط الائتمان الميسرة • وتحصل الشركات والمشاريع الراغبة في تغيير مقرها عبر " الخط الأخضر " على معاملة تفضيلية مماثلة (٢٦) • ومنعت معظم القرى والمدن الفلسطينية من زراعة الأرض قرب هذه المستوطنات أو التشييد عليها • وفي الواقع ،فان العديد من الطرقات والهياكل الأساسية الأخرى التي تربط بين هذه المستوطنات تمر عبر قطع الأرض هذه (٢٧) وتربطها بالمدن الاسرائيلية الواقعة وراء " الخط الأخضر " •

٢٣- تبذل الجهود حاليا لمد المستوطنات الاسرائيلية الى المناطق النائية ، في حين يستمر العمل في توسيع المستوطنات الراهنة • وترمي الاستراتيجية الى تحقيق "التوزيع الأقصى لعدد كبير من السكان الاسرائيليين في مناطق ذات أهمية استيطانية كبيرة ..." (٢٨) • وتكفي الهياكل الأساسية للمستوطنات الراهنة لضعفي عدد المستوطنين أو لثلاثة أضعافهم • وعلاوة على بناء ما يزيد عن ٨٠٠ ٢ منزل في المستوطنات الراهنة في السنوات الأخيرة (٢٩) ، بدأ العمل أيضا في ١٩٨٦ في ١٣ مستوطنة اسرائيلية جديدة مخططة في الضفة الغربية وقطاع غزه (٣٠) •

٢٤- وكجزء من الحوافز المالية الاجمالية وغيرها الرامية الى اغراء الاسرائيليين بالاستيطان في الأراضي المحتلة ، استثمرت حكومة اسرائيل مبلغا يصل الى حوالي مليارى دولار في المستوطنات في الضفة الغربية بين ١٩٦٨ ونهاية ١٩٨٥ • وهذا لا يتضمن الاستثمار في المنشآت العسكرية • وفي السنوات الأخيرة بلغ مستوى الانفاق الرأسمالي السنوى ٢٠٠ - ٢٥٠ مليون دولار • وهذا علاوة على الانفاق الذي تقوم به المنظمة الصهيونية العالمية على المستوطنات • وفي ١٩٨٥ بلغ انفاق المنظمة الصهيونية العالمية على المستوطنين لكل وحدة (أسرة) ٠٠٠ ١٦٥ دولار في غور الأردن وحوالي ٠٠٠ ٨٠ دولار في المناطق المرتفعة (٣١) •

٢٥- وبالمقارنة بلغ اجمالي تكوين رأس المال العام (بما في ذلك البلديات) لمنفعة الفلسطينيين في الضفة الغربية ٣٠٠ مليون دولار خلال فترة ١٧ سنة أي ١٩٦٨-١٩٨٤ ، أو متوسطا قدره ١٧٫٦ مليون دولار فقط في السنة • وعلى أساس نصيب الفرد ، بلغت نفقات الاستثمار العامة في ١٩٨٣ على المستوطنات في الضفة الغربية ٠٠٠ ٨ دولار لكل مستوطن اسرائيلي مقابل تكوين رأسمال عام قدره ٥٢ دولار لكل من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية (٣٢) •

الجزء الثاني

القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال

ألف - الاموال والمصارف

٢٦- كان يوجد ثمانية مصارف تجارية تعمل في الضفة الغربية وثلاثة في قطاع غزه قبل حزيران / يونيه ١٩٦٧ • وكان اجمالي عدد الفروع قد وصل في ذلك الحين الى ٢٦ في الضفة الغربية و ٤ في قطاع غزه • وكانت المصارف ، ولاسيما تلك الموجودة في الضفة الغربية ، تقدم خدمات ذات مستوى عال نسبيا وتلعب دورا هاما في تطوير قطاعات مثل التجارة والسياحة والصناعات الصغيرة وبعض أشكال المشاريع الزراعية • وفي ١٩٦٧ ، قدر مجموع موجودات هذه الفروع في الضفة الغربية وحدها بأكثر من ١٥ مليون دينار أردني ، مما يشكل ما يزيد عن خمس مجموع موجودات النظام المصرفي التجاري الأردني ، حيث بلغت الودائع حوالي ١٤ مليون دينار أردني والائتمان حوالي ١٠ ملايين دينار أردني (٣٣) •

١- سياسة الحكومة العسكرية الاسرائيلية

٢٧- بعد احتلال الأراضي ، أغلقت جميع المصارف المحلية وفروعها وكذلك المؤسسات المالية الأخرى (٣٤) • وجمدت حساباتها ونقلت وثائقها وحولت أموالها النقدية الى البنك المركزي الاسرائيلي كحسابات ودائع بأسماء المصارف • وعين " مدققو المصارف " وأوكلت اليهم سلطة اصدار تراخيص مصرفية ، وفحص وتجميد الحسابات ، وتحديد المستويات القصوى المسموح بها لأسعار الفائدة وطرق تراكم الأموال ، وتقرير الحد الأدنى لنسبة السيولة والقيام بعدد من المهام الأخرى (٣٥) • وسمح للمصارف الاسرائيلية بفتح فروع لها في الأراضي المحتلة •

٢٨- أما بالنسبة لواسطة التبادل ، فقد أعلن أن العملة الاسرائيلية عملة قانونية في الأراضي المحتلة • وبعد ذلك سمح أيضا بمواصلة استخدام الدينار الأردني كعملة قانونية ومتداولة في الضفة الغربية • بيد أن الجنيه المصري اعتبر غير قانوني وسحب تدريجيا من التداول ، وبذلك بقيت الليرة الاسرائيلية هي العملة القانونية الوحيدة في قطاع غزه (٣٦) • ومع ذلك فقد بقي كل من الدينار الأردني والجنيه المصري في التداول بشكل غير رسمي في قطاع غزه (٣٧) • وجذبت سرعة تدهور قيمة العملة الاسرائيلية أيضا محوزات بدولارات الولايات المتحدة في الأراضي المحتلة وذلك بشكل رئيسي كوحدة حساب ووسيلة لحفظ القيمة (٣٨) • وبنتيجة ذلك لا يوجد نظام محدد للعملة خاص بالأراضي المحتلة نفسها ، كما كان عليه الحال خلال فترة الانتداب وحتى ١٩٦٧ (٣٩) • وسمح بجميع المعاملات في العملات الأجنبية والذهب والسندات مع تجار مرخص لهم في العمل كأفراد و/أو مؤسسات (أي مصارف) (٤٠) •

٢٩- وفي بداية ١٩٨٣ ، كان قد صدر ما يزيد عن ١٢٢ أمرا عسكريا تحكم الأنشطة المصرفية والنقدية في الأراضي المحتلة • وهذه الأحكام وغيرها من الأحكام ذات الصلة أما الغت أو عدلت القوانين والأنظمة الأردنية والمصرية النافذة في الأراضي المحتلة حتى حزيران/ يونيه ١٩٦٧ • ومن جهة أخرى اخضعت القدس الشرقية اخضاعا تاما للتشريع المالي الاسرائيلي بعد ضمها •

٢- المصارف الاسرائيلية

٣٠- وبعد الاحتلال بفترة وجيزة سمح لفروع المصارف الاسرائيلية بأن تفتح أبوابها وتعمل في الأراضي المحتلة • وحسب بنك اسرائيل ، كان ٣٠ فرعا للمصارف الاسرائيلية تعمل في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) وقطاع غزه بنهاية ١٩٨٤ (٤١)• واذا أضيفت الفروع الموجودة في القدس الشرقية يرتفع العدد الى ٣٦ • بيد أن المعلومات المتوفرة تشير الى أن ٢٢ فرعا فقط من المصارف الاسرائيلية في الأراضي المحتلة كانت تخدم المدن الفلسطينية ، في أيار / مايو١٩٨٦ • وكان هناك ١٤ فرعا قائمة في مستوطنات اسرائيلية رئيسية وتخدم المستوطنين الاسرائيليين بشكل رئيسي •

٣١- وتحصل فروع المصارف الاسرائيلية في الأراضي المحتلة على مواردها من الأموال المودعة من حكومة اسرائيل والجمهور في الأراضي المحتلة • وهي لا تقوم عمليا بالوساطة المالية في الأراضي المحتلة • ورغم زيادة الودائع ، فان مجموع الائتمان المقدم من هذه الفروع الى الجمهور هبط من مستوى ٢٧ر١ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للأراضي المحتلة في ١٩٧٧ الى ٤٨ر٠ في المائة في ١٩٨١ ، وارتفع الى ١ر١ في المائة في ١٩٨٤ • وفي ١٩٨٤ بلغ الائتمان المقدم للجمهور ٨ في المائة فقط من اجمالي الموجودات و ٧ر١٠ في المائة من الودائع • وهبطت النسب المئوية باطراد في ١٩٧٧ من مستوياتها البالغة ١ر١٨ و ٨ر٢٣ في المائة على التوالي (٤٢)•

٣٢- يمكن لسكان الأراضي المحتلة أن يفتحوا حسابات ودائع بالعملات الاسرائيلية والأجنبية على السواء • وفي ١٩٨٤ مثل اجمالي الودائع ٥ر٧٤ في المائة من جميع الالتزامات • وفي حين أن اجمالي الودائع يظهر زيادة متوسطة سنوية تراكمية قدرها ٥ في المائة بالأسعار الثابتة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ ، فانها لاتزال منخفضة من حيث الناتج القومي الاجمالي و/أو الدخل الخاص المتاح الاجمالي (٤٣)• وفي ١٩٨٤ بلغ اجمالي الودائع ٥ر٧ في المائة فقط من الناتج القومي الاجمالي مقابل ٢٩ في المائة في ١٩٦٦ (٤٤)•

٣٣- يدل الهبوط السريع والمستوى المنخفض الحالي للودائع بالعملة الاسرائيلية على الانخفاض المستمر والكبير لقيمة العملة الاسرائيلية ازاء العملات المستقرة نسبيا ، ولاسيما الدينار الأردني • ورغم الرسوم المفروضة على الودائع بالدينار وحالة عدم التيقن السياسي العميقة المحيطة بمستقبل الأراضي المحتلة فقد لجأ عدد من السكان الى هذه المصارف من أجل المحافظة على فوائضهم من الدنانير• وكان ما يزيد عن ٨٠ في المائة من اجمالي الودائع المصرفية للجمهور في ١٩٨٤ بالعملات الأجنبية بما في ذلك الدنانير ، مقابل ١٢ في المائة في ١٩٧٧ • وعلاوة على حيازة الدنانير الأردنية ، يتم حساب وسداد مختلف أنواع المعاملات التجارية ومدفوعات الرواتب والالتزامات الأخرى بالدنانير (٤٥)•

٣٤- ويكاد ينتهي الائتمان المقدم الى الجمهور من الودائع الحكومية المخصصة • فقد انخفض نصيبه في الائتمان الاجمالي من ٤ر٤٣ في المائة في ١٩٧٧ الى ٨ر١ في المائة فقط في ١٩٨٤• ومن جهة أخرى ، بقيت الأرصدة في فروع المصارف في اسرائيل على مستواها العالي بالنسبة لاجمالي الودائع والموجودات • وفي ١٩٨٤ ، بلغت هذه الأرصدة أكثر من ٨٠ في المائة من الودائع و٦٠ في المائة من الموجودات • وتتبع فروع المصارف بشكل عام الممارسة المصرفية التقليدية للسلامة والسيولة وتقدم قروضا قصيرة الأجل تصل حتى سنة واحدة لأغراض تجارية وجزئيا كرأسمال متداول للزراعة

والصناعة • لذلك يمكن الاستنتاج بأن هذه الفروع توجه الأموال الى خارج الأراضي المحتلة لتستثمر في اسرائيل نفسها • ولا يوجد مؤسسات مالية متخصصة مهيأة لتلبية الاحتياجات المالية المتوسطة و/أو الطويلة الأجل في الزراعة والصناعة والاسكان • ولقد كانت ندرة الأسهم ورأس المال المتداول عاملا محددا ولاسيما في الزراعة والصناعة • ولم تعد قروض الزراعة والصناعة ، التي قدمتها المصارف الاسرائيلية حتى السبعينات ، متوفرة للمنتجين الفلسطينيين •

٣٥- ويتضمن أحد الأشكال العامة للائتمان تقديم السلفيات • وللبنوك ، بمقتضى هذا الترتيب ، الذي لا يشمل استخدام الأموال المخصصة الحكومية ، ان تمارس حرية التصرف دون اضطرارها للتشاور مع السلطات العسكرية • وكان سعر الفائدة المتقاضى على السلفيات يتراوح بين ٣٩ و ٥٠ في المائة سنويا في أوائل ١٩٨٦ • وتصدر فروع المصارف الاسرائيلية أيضا كتب اعتماد للمستوردين الفلسطينيين• وبما أن حجم الواردات الى الأراضي المحتلة من بقية العالم ، غير اسرائيل ، هو صغير بشكل واضح ، فان دور المصارف الاسرائيلية في تسهيل التجارة الدولية بالنيابة عن رجال الأعمال الفلسطينيين هو بالمقابل هامشي • ان فتح كتب الاعتماد تعيقه القيود الناجمة عن الأنظمة الحكومية بشأن التراخيص والمتطلبات الأخرى أكثر مما تعيقه القيود التي تفرضها المصارف نفسها •

٣٦- وتصدر المصارف الاسرائيلية عددا من أشكال الضمانات بالنيابة عن رجال الأعمال الفلسطينيين ولمصلحة أطراف ثالثة • وتقدم المصارف الاسرائيلية أيضا خدمات أخرى يمكن أن تسهل المعاملات التجارية ، دون أن يؤثر ذلك بالضرورة على دورها كوسيطة بين المودعين والمقترضين • فهي تعمل بوصفها قنوات للمدفوعات بين دافعي الضرائب والحكومة • وتلجأ الحكومة أيضا الى هذه الفروع لدفع الرواتب والمعاشات التقاعدية للغالبية العظمى من مستخدميها في الأراضي المحتلة والفلسطينيين العاملين في اسرائيل •

٣٧- وبوجه الاجمال لم تنجح فروع المصارف الاسرائيلية في اعادة مستوى العمليات المصرفية التي كانت سائدة قبل ١٩٦٧ من حيث النطاق والحجم على السواء • ولم تستطع ، بشكل خاص ، ان تلعب الدور التقليدي والأساسي للوساطة بين المودعين والمقترضين وهو الأمر الأساسي لحشد الموارد المالية المحلية وتوجيهها الى فرص استثمارية في الأراضي المحتلة • ويبقى دورها كمصدر للائتمان للمقترضين الفلسطينيين غير ذي بال • وعدا بعض الخدمات المصرفية العامة التي توفرها ، فان دورها في تعزيز نمو الاقتصاد وتنميته في الأراضي المحتلة بقي ، حقا ، في الحد الأدنى •

٣- المؤسسات والممارسات المالية العربية

٣٨- في ١٩٦٧ قررت السلطات الأردنية الاحتفاظ ، في الضفة الغربية ، بوجود مادي لجميع فروع المصارف التجارية القائمة في عمان • ولم يكن الغرض من ذلك حماية مركزها القانوني فحسب بل أيضا تسهيل بعض الاتصالات في فترة ما بعد الاحتلال بين سكان الأراضي المحتلة والضفة الشرقية فيما يتصل بسحب الودائع ، والمحافظة على الروابط التجارية والتقليدية الأخرى • وسمحت السلطات الأردنية أيضا لبعض المؤسسات الأردنية التجارية والمؤسسات المتخصصة بالائتمان (أي ، البنك العربي ، وبنك الاسكان ، وبنك التنمية الصناعية ، بنك تنمية المدن والقرى) بتقديم خدماتها لسكان الضفة الغربية بالقدر الممكن •

٣٩- ومنذ ١٩٦٧ قام فرع البنك العربي في نابلس ، الضفة الغربية ، ببعض أنواع الخدمات المصرفية مثل فتح حسابات جديدة في الفروع الأخرى للبنك العربي في عمان • ويقال انه مافتىء يجرى تدفق ثابت للودائع من الأراضي المحتلة الى المصارف التجارية في عمان على نطاق يتراوح بين حوالي ٣ و٦ ملايين دولار شهريا ، تم جزء كبير منه من خلال البنك العربي • ولايزال فرع البنك العربي في نابلس يمتنع عن تقديم أى نوع من القروض أو التسهيلات الائتمانية لسكان الضفة الغربية • امتثالا للأوامر الاسرائيلية • لذلك يبدو أن تدفق الأموال باتجاه واحد قد أدى الى تفاقم الوضع المادي الحرج لأوساط رجال الأعمال في الأراضي المحتلة •

٤٠- لا تقدم المصارف التجارية في الأردن بشكل عام أى شكل من أشكال الائتمان للفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية ، باستثناء الحالات التي تكون فيها الشركات المعنية موجودة خارج الأراضي المحتلة • على أنه اذا ما نظر في أي قرض ، فان المصارف التجارية تطلب ضمانات كافية يمكن تحصيلها في الأردن (مثلا رهن عقارات موجودة في الأردن أو تواقيع من كفيلين الى ثلاثة كفلاء موثوقين) • ولا تستطيع الا قلة من سكان الضفة الغربية وغزه تدبير الضمانة اللازمة • ويقوم البنك العربي ، في عمان ، بتقديم قروض طويلة الأجل الى البلديات في الضفة الغربية منذ ١٩٧١ (٤٦) •

٤١- ويقدم مصرف تنمية المدن والقرى قروضا طويلة الأجل لمجالس البلدية لاتمام مشاريعها الانمائية منذ ١٩٦٧ وتضمن الحكومة قروضه ذات الفائدة المنخفضة وقدرها ٥ر٥ في المائة ، باعتباره مصرفا حكوميا (٤٧) • ويقوم بنك الاسكان أيضا بتقديم القروض الى سكان الضفة الغربية لتشييد المنازل واصلاحها (٤٨) • ولا يمنح البنك الصناعي القروض لسكان الضفة الغربية بسبب صعوبة تقديم القروض والاشراف على استخدامها واستعادتها • بيد أنه قدم قروضا لمشاريع في الضفة الغربية مستخدما الأموال التي أتاحتها السلطات الأردنية (٤٩) •

٤٢- وفي قطاع غزه ، وقبل ١٩٦٧ ، كانت فروع البنك العربي تعمل ضمن نطاق خدمات محدودة ، تتركز بشكل خاص على تمويل التجارة • ولم تكن هنالك رغبة كبيرة بتحمل المخاطرات والاشتراك في تمويل المشاريع الانمائية الزراعية والصناعية (٥٠) • وتمكن بنك فلسطين ، الذى انشىء في ١٩٦٠ برأسمال صغير من تقديم تسهيلات ائتمانية لأنشطة التجارة الخارجية في قطاع غزة ، ولاسيما في مجال تصدير الحمضيات ، الى أن أغلق في ١٩٦٧ (٥١) • وبعد ١٤ سنة من الاغلاق وبالنظر للحاجة المتزايدة للخدمات المصرفية الاعتيادية ، تم التوصل الى اتفاق مع بنك اسرائيل في ١٩٧١ على السماح باعادة فتح بنك فلسطين • ومع أن الترخيص الممنوح كان مستقلا عن التشريع المصرفي الاسرائيلي ، فقد أخضع البنك عمليا لاشراف ومراقبة تأمين من قبل بنك اسرائيل والادارة العسكرية من خلال " مدقق البنوك " • وسمح الاتفاق لبنك فلسطين بتقديم " خدمات مصرفية اعتيادية " من مقره الرئيسي في مدينة غزة ، مع الالتزام بالنظر فيما بعد باعادة فتح فرعيه في المستقبل في خان يونس ورفح • ورغم الطلبات المتكررة ، لم يتم اعادة فتح أى من الفروع • ومع أن السلطات الاسرائيلية رافقت في النهاية " من حيث المبدأ " ، في حزيران/ يونيه ١٩٨٦ ، على اعادة فتح فرع البنك في خان يونس ، فلاتزال الموافقة النهائية لبنك اسرائيل معلقة (٥٢) •

٤٣- ولئن كان من المسموح لبنك فلسطين أن يبقي على حساباته للفترة السابقة لعام ١٩٦٧ بالجنيهات المصرية وتقديم كشوف حساباته بهذه العملة ، الا أن جميع عملياته تجرى بالشيكل الاسرائيلي • وترتبط تسديدات قروض الزبائن بدولار الولايات المتحدة • ولم تستجب السلطات الاسرائيلية لطلب التعامل بالعملات الأجنبية • وكان عدم استطاعة البنك الاشتراك بوصفه " تاجرا

مرخصا له " بالقطع الأجنبي ، بما في ذلك الدنانير الأردنية ، عائقا رئيسيا لاتجاه عملياته وحجمها ، ولقدرته على تعزيز التجارة الخارجية والتنافس مع فروع البنوك الاسرائيلية ولاسهامه في نمو وتنمية الاقتصاد المحلي ولروابطه التجارية الفعالة مع الأردن والبلدان الأخرى • وبقيت عمليات الاقراض وتقديم السلفيات ، التي تشمل التجارة والزراعة والصناعة ، محدودة • ويمنح البنك قروضا متواضعة لفترات قصيرة نادرا ما تزيد عن عشرة شهور • أما الحاجات طويلة الأجل لهذه القطاعات فلا تلبى • ويبقى رأسمال البنك صغيرا رغم المحاولات المتكررة لزيادته الى ثلاثة أضعاف والتي لم تلق موافقة السلطات الاسرائيلية •

٤٤- وبنتيجة ذلك لم يتمكن بنك فلسطين من القيام بشكل فعال بالوساطة المالية في قطاع غزة • ولم ينجح حتى الآن في حشد الموارد المتوفرة وتخصيصها للمجالات ذات الأولوية • وفي حين أن نسبة الائتمان الى الودائع هي أعلى بشكل عام فيه من تلك الموجودة في فروع بنك اسرائيل ، فانها لاتزال منخفضة بالنسبة لمصرف تجاري (٥٣) • وسيبقى دور المصرف كوسيط بين المودعين والمقترضين غير ذي بال طالما تبقى قدرته على حشد المدخرات والقروض الخارجية محدودة • وثمة حاجة الى جهود جدية لفحص دور المصرف في الوساطة المالية ، مع مراعاة الاحتياجات الملحة لاقتصاد غزة من الموارد المالية •

٤٥- حاولت مختلف المرافق الرسمية وغير الرسمية ان تسد جزئيا الثغرة الناجمة عن غياب مؤسسات مالية مناسبة وعن قصور وعدم تطور النظام المصرفي • فقد تم انشاء ، على سبيل المثال ، الشركة العربية للتنمية والتسليف ، في ١٩٨٥ ، من المفروض أن تشكل الوساطة المالية جزءا رئيسيا من عملها • ومع أن الشركة تأسست في القدس وفي ظل القوانين الاسرائيلية فانه يسمح لها بأن تعمل ضمن الأراضي المحتلة تحت اشراف السلطات العسكرية الاسرائيلية (٥٤).

٤٦- وتحول الائتمان الريفي في أعقاب الاحتلال الاسرائيلي • فقد أغلقت حكومة الاردن جميع فروع الضفة الغربية لشركة التسليف الزراعي وأمرت بتجميد عملية اقراض فروع الاتحاد التعاوني الأردني بالنظر للشروط التي فرضتها السلطات الاسرائيلية (٥٥) • وكانت مصادر الائتمان الريفي ، خلال العقد الأول من الاحتلال ، تتألف بالدرجة الأولى من موردي مستلزمات الانتاج وكذلك ، الى حد أقل بكثير ، من وسطاء التسويق • وبحلول أواخر السبعينات شهد الائتمان الريفي ثلاثة تحولات رئيسية • أولا أظهر المزارعون اتجاها متزايدا نحو تخفيض استثماراتهم طويلة الأجل الى الحد الأدنى ، بسبب التقلبات العشوائية في الربحية والبيئة السياسية غير المستقرة • ثانيا ، شهد النصف الثاني من السبعينات ظهور عدد كبير من المنظمات الطوعية الخاصة ، كان الكثير منها يشترك في تقديم المساعدة المالية للمشاريع الريفية والزراعية • ثالثا ، طرح انشاء اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة ، في ١٩٧٨، بوصفها القناة الرئيسية للمساعدة العربية للأراضي المحتلة ، امكانات جديدة • وبالرغم من هذه التطورات بقيت تسهيلات الائتمان في المناطق الريفية ناقصة اذ أن تكاليف وشروط التمويل ، وحتى الائتمان الموسمي ، تتجاوز قدرة الغالبية العظمى من السكان • وقد لبت التعاونيات ومقرضو المال وتجار الامدادات الزراعية ووسطاء التسويق الحاجات بشكل جزئي فحسب •

٤٧- لقد لعب تجار الامدادات الزراعية دورا رئيسيا في تلبية احتياجات معظم أصحاب المزارع التجارية من تسهيلات الائتمان الموسمي • ويتميز مصدر الائتمان هذا بمعاملات بسيطة نسبيا وبكفاءة تلبية الحاجات اللازمة • وبقي يعمل حتى بعد الاحتلال ، حين أصبح دوره الائتماني أكثر أهمية •

وبمنتصف السبعينات ، ارغم الهبوط غير المتوقع في قيمة العملة الاسرائيلية التجار على تقليص مدة تسهيلات الائتمان الى الحد الأدنى وعلى الاصرار على الدفع نقدا • وشجع استقرار العملة الاسرائيلية النسبي منذ منتصف ١٩٨٥ مرة ثانية التجار على استئناف خدماتهم الائتمانية • ومع أنهم لم يصلوا حتى الآن في أعمالهم الى مستوى ما قبل ١٩٦٧ ، فيبقى التجار ، الى حد كبير ، أهم مصدر للتمويل الموسمي والقصير الأجل في الأراضي المحتلة (٥٦)• وبوسع المقرضين الحصول على معدلات عالية بشكل ملحوظ للعائدات بتقاضي أسعار أعلى للمدخلات المباعة للمزارعين ومن خلال العمولة التي يحصلون عليها من بيع انتاج زبائنهم •

٤٨- ويتمثل مكون رئيسي للترتيبات المالية الراهنة في الأراضي المحتلة بالصرافين المرخص لهم الذين كانوا يعملون قبل ١٩٦٧ في الضفة الغربية وفي قطاع غزة • بيد أنه منذ الاحتلال ارتفع عدد الصرافين العاملين في الضفة الغربية ارتفاعا حادا ، من ٤٢ الى ما يقارب ٢٠٠ في ١٩٨٦ • وكان النمو في هذا القطاع استجابة لغياب المؤسسات النقدية المناسبة الكافية ، ولوجود نظام مزدوج العملة في الأراضي المحتلة ، وللحاجة لبعض القنوات غير الرسمية لتحويل الاموال بين الأراضي المحتلة والأردن وبقية العالم •

٤٩- وفي معظم الحالات ، يؤدي الصرافون سلسلة واسعة من الأنشطة بما في ذلك صرف العملة ، وتحويلات العملة ، وتصفية الحسابات ، وقبول الودائع ، وتقديم القروض وادارة الحافظات الاستثمارية (٥٧)• ان التبديل بين الدنانير الأردنية والشيكل الاسرائيلي عملية روتينية تكاد تقوم بها جميع فئات السكان • وعلاوة على معاملات التبديل بين الدينار والشيكل يشارك الصرافون أيضا في التعامل بالعملات العربية بشكل غير رسمي على شكل تحويلات من الأقارب الذين يعملون في الخارج • ويجرى التعامل بدولارات الولايات المتحدة أيضا على نطاق كبير ، اذ يشمل في كثير من الأحيان المواطنين الاسرائيليين • وتظهر السلطات الاسرائيلية العسكرية والنقدية درجة من التسامح ازاء هذا النشاط ، ولاسيما بالنظر للأثر الايجابي الصافي على الاقتصاد الاسرائيلي •

٥٠- ان تحويل المال من الأراضي المحتلة واليها هو مهمة رئيسية أخرى يؤديها الصرافون بكفاءة على نطاق واسع • ويقدم الصرافون ايضا بعض القروض للمقترضين الذين يعرفونهم جيدا من خلال عملهم ، ومعظم هذه القروض هي لفترات قصيرة وبأسعار فائدة سنوية تبلغ ٤٠ في المائة • وثمة خدمة أخرى يقدمها الصرافون لزبائنهم المؤتمنين وهي صرف الشيكات المصرفية المسحوبة على حسابات في المصارف الأردنية • وفي بعض الحالات ، قام كبار الصرافين بمهمات أخرى على أساس اصطفائي ، مثل الاستثمار بالنيابة عن الآخرين في أسهم السوق المالية في عمان •

٥١- وقد استطاع الصرافون توفير عدد من الخدمات الحيوية للسكان والمؤسسات في الأراضي المحتلة • بيد أن دورهم في الوساطة المالية يبقى محدود النطاق ، حيث تنحصر تسهيلات الائتمان بقروض " الاسعاف الأولي " في قطاع الخدمات • ويكاد دورهم في تمويل الصناعة يكون معدوما ، في حين أنهم لا يقومون بأي دور على الاطلاق في الزراعة والاسكان• ولقد اكتسب تشغيل القطاع النقدي غير الرسمي طابعا مؤسسيا مما اضطر الصرافين للعمل كمصارف • على أن ذلك حدث في غياب القوانين والأنظمة اللازمة وغياب سلطة مركزية محلية مسؤولة عن حماية الأطراف المعنية وتنظيم السياسة النقدية لمصلحة الأهداف الاقتصادية • وفي مجال القطع الأجنبي ، وفر نظام العملة المتعددة مصدرا مربحا للدخل ، رغم عمليات الحظر الاسرائيلية ، وخطر مصادرة الأموال التي تنقل بشكل غير شرعي عبر الجسور والصراع المزمن مع السلطات الضريبية (٥٨)•

٤- المحاولات الرامية لاعادة فتح المصارف المحلية

٥٢- وبعد الاحتلال جرت محاولات لاعادة فتح المصارف المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة على السواء • بيد أن السلطات الاسرائيلية طلبت ان يكون عمل المصارف المعنية تحت اشراف البنك المركزي لاسرائيل - وهو طلب يعتبر مخالفا للقوانين والأنظمة السائدة في الأراضي المحتلة منذ الاحتلال • وفي ١٩٧٣ انتهت المفاوضات ، التي شملت أيضا صندوق النقد الدولي ، بدون أي اتفاق •

٥٣- وبمنتصف السبعينات ، شرع في جولة جديدة من المفاوضات وشملت هذه المرة البنك العربي فقط • وبرزت في خاتمة المطاف عدة عوائق حالت دون الاتفاق • وتضمنت هذه العوائق : رفض السلطات الاسرائيلية السماح بفتح فروع في القدس الشرقية ، مما ينطوي على آثار اقتصادية خطيرة غير مقبولة من البنك العربي • وكان يطلب الاحتفاظ باحتياطي قانوني يزيد على ٧٠ في المائة في بنك اسرائيل (بالدنانير الأردنية) وبدون فائدة • ويتوجب اعادة الودائع الموجودة في البنوك خارج البلد الى الفروع المحلية ، ويطلب من البنوك التي يعاد فتحها بأن تولد مزيدا من أسهم رأس المال من أجل المحافظة على أموالها بشكل مستقل عن مكاتبها الرئيسية في عمان • وجرت الجولة الثالثة لاعادة فتح المفاوضات بين ١٩٨٢ و ١٩٨٥ ، وتضمنت ثانية البنك العربي فقط • وتم التوصل الى اتفاق موءقت في أواخر ١٩٨٥ على اعادة فتح البنك العربي في نابلس وتم التوصل الى حل وسط بشأن جميع الخلافات الأخرى • بيد أن السلطات الاسرائيلية لم تستجب حتى الآن للاقتراح •

٥٤- وبالنظر لفشل الجهود الرامية لاعادة فتح المصارف المحلية واستمرار الحاجة للخدمات المصرفية الدولية في الأراضي المحتلة ، جرت محاولات في السنوات الأخيرة لفتح موءسسات مصرفية جديدة في الضفة الغربية • ففي ١٩٨٤ بدأ فريق من رجال أعمال الضفة الغربية حوارا مع السلطات الاسرائيلية في محاولة لتأمين ترخيص لمصرف جديد مركزه في نابلس ، على أن تفتح فروع أخرى له فيما بعد في مدن أخرى • بيد أن حكومة الأردن أصرت على اعادة فتح المصارف المحلية المغلقة التي كانت في وضع أفضل بالمقارنة مع أي مصرف جديد من حيث رأس المال والخبرة في الأراضي المحتلة والدراية والقدرة على حشد الموارد الخارجية •

٥٥- وفي محاولة أخرى أيضا وافقت السلطات الاسرائيلية والاردنية في وقت واحد على طلب اعادة فتح فرع بنك القاهرة - عمان في نابلس (٥٩) • وسيعمل الفرع ، الذي استأنف عملياته في أواخر ١٩٨٦ ، وفقا للقانون الأردني النافذ في الأراضي المحتلة والذي عدلته اسرائيل • ومن المتوقع أن يخدم البنك رجال الأعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة على السواء • فقد حصل على موافقة فتح فروع في مدن أخرى في الضفة الغربية • ويقدر أحد المصادر أنه يوجد بحدود ٢٥٠ مليون دولار من المدخرات الفلسطينية غير المستثمرة يمكن ايداعها في البنك واستخدامها للشروع في صناعات في الضفة الغربية (٦٠) •

٥٦- ومما لا شك فيه أن اعادة فتح فرع بنك القاهرة - عمان هو تطور ايجابي يوءدي الى توقعات اعادة فتح بنوك أخرى كانت تعمل في الأراضي المحتلة قبل ١٩٦٧ • بيد أن الطابع الفريد للبنك ، حيث ستشترك الأردن واسرائيل على السواء في الاشراف على عملياته ، يثير عددا من الأسئلة • وهذه تتصل بالآثار السلبية للبنك على الأعمال المالية الصغيرة ، وعدم رغبة الأفراد في الكشف عن جميع عملياتهم المالية لسلطات الاحتلال ، ودور السلطات الاسرائيلية في توجيه القروض وحجمها (٦١) • ومن البديهي أن نجاح البنك سيعتمد على عدد من العوامل الحيوية ، أي حجم رأسماله ، وقدرته على

القيام بالوساطة المالية بجذب المدخرات المحلية وتخصيصها بكفاءة للقطاعات المحتاجة من الاقتصاد ، ومجال تغطيته ، وسياسته في تلبية الاحتياجات الائتمانية لمختلف قطاعات الاقتصاد ، وقبل كل شيء السياسة الاسرائيلية الناظمة لطابع ونطاق أنشطته واطار النظام القانوني الذي يتوقع البنك أن يعمل ضمنه •

باء - المحددات الضريبية

٥٧- منذ عام ١٩٥٠ ، خضعت الضفة الغربية للتشريع الضريبي الأردني ، بما في ذلك التدابير القائمة على النظام الضريبي الفلسطيني لما قبل عام ١٩٨٤ • وفي قطاع غزه ، قدم التشريعان الفلسطيني والمصري على السواء الأساس لتطبيق النظام الضريبي (٦٢)• وبينما يدعى بأن القوانين والأنظمة الضريبية السائدة في الضفة الغربية وقطاع غزه قبل احتلالهما من قبل اسرائيل في عام ١٩٦٧ مازالت نافذة ، فان مجموعة واسعة من الأوامر والبلاغات العسكرية الاسرائيلية قد أوجدت حالة مختلفة • وخضع النظام الضريبي وحده لما يزيد عن ١٧٧ أمرا وبلاغا عسكريا (بما في ذلك تعديلاتها)، تستهدف جميعها زيادة الايرادات الحكومية الرامية الى تلبية بعض الخدمات الحكومية الأساسية •

١- الميزانية الحكومية

٥٨- ان مجموع انفاق الحكومة العسكرية الاسرائيلية في الأراضي المحتلة لا يفي بتوفير المستوى الأدنى من الخدمات الحكومية الأساسية للسكان الآخذين في التزايد ، وتلبية احتياجات الاستثمار ، وايجاد قاعدة وافية من الهياكل الأساسية اللازمة لنمو الاقتصاد وتنميته المتواصلين • وانخفض الانفاق الحكومي بالقيمة الحقيقية أثناء الفترة التضخمية • وأفضت الزيادات الطبيعية في عدد السكان وعودة المهاجرين الى زيادة انخفاض الفائدة التي تعود بها هذه الخدمات على الفرد الواحد• ولم يبلغ انفاق الحكومة العسكرية في عام ١٩٨٤ سوى ٨ر١٢ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للأراضي المحتلة ، أو ١٢٨ دولارا للفرد الواحد ، مما يمثل واحدا من أدنى مستويات الانفاق الحكومي بين اقتصادات البلدان النامية (٦٣)•

٥٩- بلغ الانفاق الجاري قرابة ٦٩ في المائة من مجموع الانفاق الحكومي في عام ١٩٨٤ • وليس ثمة سوى بضعة بنود مندرجة تحت هذه الفئة ذات صلة مباشرة بالسكان الفلسطينيين • وهي تشمل التعليم ، والصحة ، والرعاية ، والأشغال العامة ، والخدمات البريدية ، والاتصالات السلكية واللاسلكية• غير أن كثيرا من المخصصات في هذه المجالات تشمل المرتبات والمصروفات الأخرى أما البنود المتبقية فهي تشمل الى حد كبير عمليات الحكومة العسكرية والادارة المدنية • وينبغي النظر الى الزيادات البسيطة التي ظهرت في مستوى الانفاق الجاري للحكومة خلال الفترة اللاحقة (١٩٨٥ و ١٩٨٦) بالقياس الى الأثر التآكلي للضغوط التضخمية في السنوات السابقة •

٦٠- ان أوجه الانفاق الرأسمالي أو الانمائي ، التي تشمل الموارد المائية ، والشبكات الكهربائية ، والهاتف ، والطرق ، والادارة المدنية ، والتنقيب عن الآثار ، تستهدف جزئيا الاسهام في تشييد و/ أو تحسين المستوطنات الاسرائيلية وتلبية احتياجات الادارة العسكرية • والهدف من تقديم القروض والمنح للسلطات الفلسطينية المحلية هو دعم الموارد المحدودة لهذه السلطات • وعلى وجه

الاجمال ، لم يبلغ الانفاق الانمائي الفعلي سوى ٩ر١ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في الأراضي المحتلة في عام ١٩٨٤ • ان اسهام هذا النصيب الصغير من الدخل القومي في تكوين رأس المال والنمو في العمالة والناتج والدخل في الاقتصاد الفلسطيني مابرح منعدما ، وذلك بالاقتران بقيود مفروضة على الاستثمار الخاص ، والافتقار الى نظام مصرفي محلي مكتمل التكوين ، وسياسات الاستيطان الاسرائيلية • ان المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي ، التي شملت مجموعة واسعة من الأنشطة ونفذت بصورة مستقلة عن الحكومة الاسرائيلية ، قد تممت ، بشكل متزايد ، مجموع الانفاق من الميزانية الاسرائيلية في الأراضي المحتلة •

٦١- ويظهر من حسابات الدخل القومي في الأراضي المحتلة أن ثمة مصدرين رئيسيين للايرادات الحكومية الاسرائيلية ، هما " ضريبة الدخل والتحويلات الى الحكومة " و " صافي الضرائب غير المباشرة المفروضة على الانتاج المحلي " • ويحذف تماما من هذه الفئات عدد من مصادر الايرادات الحكومية • وعلى الرغم من هذه القيود ، بلغت الايرادات من هذين المصدرين ١٢ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٨٤ ، مما يماثل الأداء في عدد من البلدان النامية ذات الاقتصادات المنخفضة الدخل(٦٤) • وحققت ميزانية الحكومة الاسرائيلية المخصصة للأراضي المحتلة فائضا صغيرا نسبيا في الضفة الغربية وعجزا في قطاع غزة في عام ١٩٨٤(٦٥) •

٦٢- وستكون الصورة النهائية مختلفة اذا ما أدرجت ايضا الايرادات من مصادر أخرى ، على النحو المبين أعلاه • وهي تشمل الايرادات من الضرائب واقتطاعات الضمان الاجتماعي من أجور الفلسطينيين العاملين في اسرائيل ، والرسوم الجمركية التي تقوم السلطات الاسرائيلية بجبايتها على واردات الأراضي المحتلة التي تصل من خلال اسرائيل والاردن ، وضريبة القيمة المضافة المستترة المفروضة على جميع الصادرات الاسرائيلية الى الأراضي المحتلة بدلا من الرسوم الجمركية التي تفرضها الأراضي المحتلة ، والرسوم المفروضة على تصاريح عبور الجسور الى الأردن ، وعددا من الضرائب الأخرى • وسيسفر ادراج هذه المبالغ عن فائض كلي في ميزانية الحكومة الاسرائيلية المخصصة للأراضي المحتلة • وعلاوة على ذلك ، فان هذه الحسابات لا تشمل الفوائد المباشرة وغير المباشرة التي يحققها اقتصاد اسرائيل نتيجة لأنشطة المستوطنين الاسرائيليين في الأراضي المحتلة • ويجادل بالتالي بأن سكان الأراضي المحتلة يدفعون في الواقع " ضريبة احتلال " صافية يمكن تقدير مجموعها التراكمي ، بعد ١٨ عاما من الاحتلال ، بمبلغ ٧٠٠ مليون دولار كحد أدنى فيما يتعلق بالضفة الغربية فقط(٦٦) • ويدحض ذلك المزاعم بأن انخفاض مستوى الانفاق العام والاستثمار العام ناشىء عن القيود التي تحد من ايرادات الميزانية • واذا كان صافي التحويلات الضريبية قد استثمر في الأراضي المحتلة بدلا من اضافته الى الانفاق الاسرائيلي ، لكان من الممكن تحسين الخدمات المحلية بدرجة لا بأس بها ، وعلى وجه الخصوص ، الاسهام في تنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية المحلية •

٦٣- وفي غياب سلطة وطنية في الأراضي المحتلة ، تغدو بلديات المدن والقرى الفلسطينية أهم المؤسسات المحلية التي تقدم خدمات عامة • وما لم تكن قيود الاحتلال قائمة ، لكانت تلك البلديات أدوات جوهرية في ايجاد فرص عمل والاضطلاع بمشاريع انتاجية من خلال البرامج المجتمعية ومشاريع التنمية الريفية • وقبل عام ١٩٦٧ ، كانت البلديات تنهض بدور هام في المناطق التابعة لها بمساعدة من الحكومة المركزية • ومنذ عام ١٩٦٧ ، ظهر موقف خضعت فيه البلديات للسلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية للقائد العسكري في الأراضي المحتلة(٦٧) • ولا يسمح للبلديات

بأن تباشر مشاريع جديدة دون موافقة مسبقة من سلطات الاحتلال • وفي حالات كثيرة ، لا تمنح الموافقة أو أنها لا تمنح الا بعد تأخر طويل • وقد أفضى ذلك أحيانا الى حالة لم تتمكن البلديات فيها من انفاق الايرادات المتاحة على مشاريع وخدمات تمس الحاجة اليها • وحيث أنه لا تستطيع البلديات أن تمارس سلطة تشريعية ، لا يسمح لها بأن تفرض ضرائب ورسوما جديدة أو أن تغير ضرائبها القائمة أو اجراءاتها الحالية المتعلقة بتغطية الضرائب أو جبايتها دون الموافقة المسبقة من السلطات الاسرائيلية • وهذا أمر حاسم ، حيث أن كثيرا من الضرائب والرسوم ليست متكيفة مع الدخل والأسعار، وتجبى اما برسوم موحدة و/أو تحدد بطريقة تعسفية •

٦٤- ويتعين النظر الى ايرادات البلديات وأوجه انفاقها في ضوء القيود الوارد ذكرها أعلاه(٦٨). فلم تبلغ الايرادات ، التي تقسم الى " عادية " و " استثنائية " ، سوى ٦ر٤ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في ١٩٨٤/١٩٨٥(٦٩). واستأثرت الايرادات العادية بحوالي ٧٥ في المائة من مجموع الايرادات في الضفة الغربية في السنوات الخمس الماضية ، وب ٦ر٧١ في المائة في قطاع غزة • وتتألف الايرادات الاستثنائية من منح وقروض من مصادر عربية وغير عربية ، بما في ذلك ميزانية الحكومة العسكرية الاسرائيلية في الأراضي المحتلة • وهي تشمل ، اضافة الى ذلك ، دخلا من مشاريع البلديات • ونظرا للطبيعة غير الموثوقة للمساهمات الداخلية والخارجية في ميزانية البلديات ، لم يتسن الاعتماد على الايرادات الاستثنائية على أساس منتظم • ويبدو أن الايرادات العادية موثوقة بدرجة أكبر ، لكنها ليست موثوقة بما يكفي لتلبية الاحتياجات الانمائية المتزايدة للبلديات•

٢- النظام الضريبي : السياسات والممارسات الاسرائيلية

(أ) التغيرات في القوانين الضريبية

٦٥- كان يطبق في الضفة الغربية وقطاع غزة عند احتلالهما في عام ١٩٦٧ نظام مفصل للضرائب والمكوس والرسوم • وكما هي الحال في معظم اقتصادات البلدان النامية ، فان مصب الاهتمام في تصميم النظام وبنيته قد عكس اعتبارات الحكومة فيما يتعلق بالايرادات • ونظرا للنطاق المحدود للنظام الضريبي بمجمله ، فان دوره المحتمل في تحديد وتثبيت وتوزيع أهداف السياسة العامة يجرى تعزيزه من خلال مجموعة من الصكوك النقدية وغيرها من الصكوك الضريبية •

٦٦- وعقب الاحتلال الاسرائيلي ، صدرت عدة أوامر عسكرية ترمي الى تعديل النظام الضريبي المعمول به في الأراضي المحتلة • وفي وقت لاحق ، أذن للادارة المدنية بزيادة رسوم ضريبة الدخل القصوى من خلال قوانين محلية تيسيرا لعملية التعديل • وبالاضافة الى تغيير نطاق الضرائب ورسومها، فرضت ضرائب جديدة بغية زيادة الايرادات الحكومية وتنسيق النظام الضريبي تدريجيا مع النظام القائم في اسرائيل ذاتها •

٦٧- ان التغيرات في مجال ضريبة الدخل هي أكثر وضوحا واستمرارا منها في أي مجال آخر من مجالات النظام الضريبي للأراضي المحتلة • وهي تتصل بالرسوم ، وفئات الدخل ، وطرق تقدير الضرائب ، وجباية الضرائب ، واجراءات الاستئناف (٧٠) • وتستهدف جميعها زيادة الايرادات الحكومية الى أقصى حد • وفي الفترة من حزيران/ يونيه ١٩٦٧ الى شباط/ فبراير ١٩٨٥ ، صدر ٣٤ أمرا عسكريا بتعديل رسوم ضريبة الدخل ، وفئات الدخل ، والاعفاءات • وخفض المستوى الأدنى للدخل الخاضع للضرائب ، وزيدت الرسوم الضريبية ، وخفضت مقادير الدخل في فئات الدخل الخاضعة

للضرائب • وبينما زيد الرسم الأقصى بنسبة ٥ في المائة ، خفضت المقادير في فئات الدخل الخاضع للضرائب في معظم الحالات بما يزيد على ٥٠ في المائة • ومن الجلي أنه ، بتخفيض فئات الدخل الخاضع للضرائب ، يفرض الآن رسم ضريبة أعلى على المبالغ التي تمثل عادة أقل من نصف الفئة الخاضعة للضرائب بمقتضى نظام ما قبل عام ١٩٦٧ • وعلى سبيل المثال ، فان دخلا خاضعا للضريبة قدره ٦٠٠ ١ دينار أردني ، كان يندرج في فئة الضريبة بنسبة ١٥ في المائة بمقتضى قانون ضريبة الدخل لعام ١٩٦٤ ، قد صعد الآن الى فئة الضريبة بنسبة ٣٣ في المائة ، مما يدل على زيادة تربو على ١٠٠ في المائة في رسم الضريبة (٧١) •

٦٨- ولدى المقارنة بين دافع الضرائب في الأراضي المحتلة ودافع الضرائب في الأردن بمقتضى قانون ضريبة الدخل الجديد لعام ١٩٨٢ ، من حيث خضوعهما لضريبة الدخل ، يتبين أن دافع الضرائب في الأراضي المحتلة هو في وضع غير مواتٍ الى حد كبير • والأثر الصافي للتغيرات في قانون ضريبة الدخل في الأردن لعام ١٩٨٢ على زوجين لهما أربعة أبناء ويتقاضيان دخلا سنويا خاضعا للضريبة قدره ٠٠٠ ٢ دينار أردني هو أن ضريبة الدخل المستحقة قد هبطت من ١٦٥ دينارا أردنيا بمقتضى قانون ضريبة الدخل لعام ١٩٦٤ الى ٣٣ دينارا أردنيا بمقتضى قانون عام ١٩٨٢ الجديد (٧٢) • ولكن ، نتيجة للتعديلات الرئيسية التي أخذت بها السلطات الاسرائيلية في قانون ضريبة الدخل لعام ١٩٦٤ ، فان المقدار الفعلي للضريبة المستحقة عن أسرة مماثلة في الأراضي المحتلة يقدر حاليا بـ ٢٩٩ دينارا أردنيا ، أي تسعة أضعاف ما هو في الأردن • كما أن الأوامر العسكرية الاسرائيلية قد خفضت أيضا البدلات الشخصية لأغراض ضريبة الدخل (٧٣) • ويبلغ الحد الأقصى للبدلات في الضفة الغربية ٣١٤ دينارا أردنيا ، أي فقط بما يعادل ٢٢ في المائة و ١٣ في المائة من الحد الأقصى المطبق في الأردن واسرائيل على التوالي • وفيما يتعلق بضريبة الدخل على الأعمال التجارية ، عدلت السلطات الاسرائيلية أيضا قوانين الضرائب المصرية ، التي تلزم المؤسسات التجارية في غزة ، بما في ذلك بنك فلسطين ، بدفع ضريبة على دخلها بنسبة ٣٧٫٥ في المائة •

٦٩- أما أبرز تغيير حصل فيتصل باجراءات جباية الضرائب ، التي تلزم دافعي الضرائب الآن بتقديم مدفوعات مسبقة على أساس شهري طوال السنة المالية وليس بعدها ، كما كانت الحال سابقا • والى حد ما ، فان طريقة جباية الضرائب بحجزها عند المنبع قد فرضت على فئات دخل شتى دون ايلاء الاعتبار الواجب للطابع الدوري للايرادات • وتستند الأقساط الشهرية الى تقدير سنوي يعادل مجموع الضرائب المدفوعة عن السنة السابقة • وهذه الممارسة مثيرة للاعتراض ، ليس فقط لأسباب قانونية ، بل أيضا من وجهة نظر اقتصادية ، حيث أنها تمس الموارد المحدودة المتاحة للمؤسسات التجارية من أجل الاستثمار و/أو كرأسمال للتشغيل • وتطبق ممارسة دفع الضريبة مسبقا في اسرائيل نفسها أيضا ، حيث يتم تعديل رصيد الضريبة المستحقة وفقا لتكاليف المعيشة • غير أنه ، في الضفة الغربية ، يتم تعديل الرصيد وفقا لمتوسط سعر صرف الشيكل الاسرائيلي بالنسبة الى الدينار الأردني • وقد ألغيت بمقتضى الأوامر العسكرية الاسرائيلية محاكم استئناف القضايا المتصلة بضرائب الدخل والتي تنظر في المسائل الضريبية ، فألغي بذلك النظر قضائيا في طلبات الاستئناف ، واقتصرت طلبات الاستئناف على لجنة ادارية / عسكرية ليس لها اختصاص قضائي (٧٤) • وتطبق ممارسة شبيهة بذلك فيما يتعلق بتعيين " موظفي تقدير الضرائب "(٧٥) •

٧٠- وثمة ممارسة اسرائيلية خطيرة اخرى تتصل بالنظام الضريبي في الأراضي المحتلة ، هي معاملة المستوطنين الاسرائيليين والشخصيات الاعتبارية الاسرائيلية المقيمين في الأراضي المحتلة • فمن حيث

المبدأ ، تقضي القواعد المقبولة بوجه عام للقوانين الضريبية بأن الدخل الذى يتقاضاه الأجانب ، بما في ذلك الاسرائيليون المقيمون في الأراضي المحتلة ، يعتبر خاضعا للضرائب بموجب قانون الأراضي المحتلة ، لأن هذا الدخل " ناشىء أو وارد أو متحصل عليه " في هذه الأراضي وليس في اسرائيل(٦٧) . غير أنه ، على صعيد الممارسة العملية ، لم تتم جباية أية ضرائب ، استنادا الى قوانين الأراضي المحتلة ، من المواطنين الاسرائيليين الذين يعيشون في هذه الأراضي . فالشركات والرابطات التي كانت مسجلة في اسرائيل لكنها كانت تعمل في الأراضي المحتلة قد دفعت ضرائبها مباشرة في اسرائيل ، في حين أن المسجلة منها في الأراضي المحتلة لم تدفع أية ضريبة للدخل . وفي عام ١٩٧٨ ، غير البرلمان الاسرائيلي قانون ضريبة الدخل الاسرائيلي ، مبينا أن دخل المواطن الاسرائيلي الذى ينشأ أو يحصل عليه أو يتلقى في الأراضي سيعتبر دخلا ناشئا أو محصولا عليه أو متلقى في اسرائيل . والهدف من هذا التعديل هو الحيلولة دون أن تصبح الأراضي ملاذا ضريبيا للمواطنين الاسرائيليين بعدم دفعهم أية ضرائب(٧٧) .

٧١- وفي حين أن هذا الاجراء لم يفض الى انهاء التطبيق القانوني لقانون الضرائب في الأراضي المحتلة ، فقد حال عمليا دون قيام الأراضي المحتلة بجباية الضرائب المستحقة لها ، على الرغم من عدم مشروعية تواجد المواطنين الاسرائيليين والشخصيات الاعتبارية الاسرائيلية في هذه الأراضي . وتنص التغييرات التي تم ادخالها على أنه اذا دفع مواطن اسرائيلي يعيش في الأراضي المحتلة ضرائب الى سلطات جباية الضرائب في الأراضي المحتلة ، سيخوله ذلك أن يعفى من الضرائب الاسرائيلية حتى مبلغ الضريبة الذى كان قد دفعه بالفعل ، بغية الحيلولة دون ازدواجية الضرائب(٧٨) . بيد أنه لا تدفع ، أصلا ، للأراضي المحتلة ضريبة منفصلة تبرر هذه المعاملة بموجب نظام الضرائب الاسرائيلي .

٧٢- والرسوم الضريبية المفروضة على الواردات الفلسطينية من الخارج هي ذات الرسوم المطبقة على واردات اسرائيل . ويصعب تعيين نطاق التعريفات الفعلي ، حيث أنها ترد في الأسعار النهائية للسلع المستوردة . والتغيرات المستمرة في هذه الرسوم ، لا بسبب التضخم فحسب بل نتيجة للسياسة الاقتصادية أيضا ، تزيد من صعوبة تقدير المبلغ المحدد للرسوم المفروضة ومن عدم اليقين الذي يواجهه المستوردون . ويتوقف احد المناهج المقبولة على أنه قد تمت جباية الرسوم الجمركية بنسبة ١٠٠ الى ١٥٠ في المائة على السلع الاستهلاكية وحوالي ٤٠ في المائة على السلع غير الاستهلاكية في عام ١٩٨١ (٧٩) . وبالاضافة الى ذلك ، يتعين على المشترى أن يدفع ضريبة القيمة المضافة بنسبة ١٥ في المائة على المعاملات التي تتم مع المستوردين . وبينما قد يكون ثمة مبرر اقتصادى لفرض رسوم من هذا النوع على الواردات الى اسرائيل ، فان هذا الأمر لا ينطبق على الأراضي المحتلة . وربما تستهدف الرسوم الجمركية الاسرائيلية حماية بعض الصناعات الاسرائيلية المحلية التي قد لا تهتم بها الأراضي المحتلة . وبذلك فان دفع المستوردين في الأراضي المحتلة لهذه الضرائب هو ، في حد ذاته ، ليس مجرد مشاركة في حماية المصالح الاقتصادية الاسرائيلية ، بل هو أيضا اسهام في الايرادات الحكومية الاسرائيلية .

٧٣- وثمة مجموعة من الضرائب ومصادر الايراد الحكومي الأخرى معمول بها في الأراضي المحتلة ، وكثير منها اما أنه قد بدأ تطبيقها مؤخرا أو أنه قد زيدت رسومها منذ عام ١٩٦٧ . وهي تشمل بنودا مثل ضريبة الملكية ، وضرائب الانتاج المفروضة على المنتجات الصناعية المحلية وضريبة التعليم ، وضريبة الأرض ، وضريبة الخدمات الاجتماعية ، ورسوم كاتب العدل والتوكيل الرسمي ، والضرائب

الخاصة المفروضة على الصيدليات والأطباء الخاصين ، والرسوم المفروضة على تصاريح عبور الجسور التي تصل بين ضفتي نهر الأردن ، و " الغرامات " أو " الجزاءات " المفروضة على جنايات الاخلال بالأمن وغيرها من الجنايات ، والاشتراكات في صناديق المعاشات ، واقتطاعات الضمان الاجتماعي •

٧٤- واستحدثت السلطات الاسرائيلية ، في آب/ أغسطس ١٩٧٦ ، ضريبة على جميع السلع والخدمات في اسرائيل • وفرضت هذه الضريبة ، المشار اليها بضريبة القيمة المضافة ، بنسبة موحدة قدرها ٨ في المائة • وقضت السلطات في وقت لاحق بأن تطبق الضريبة أيضا على المعاملات التي يضطلع بها المواطنون الاسرائيليون في الأراضي المحتلة (٨٠)• والأغراض من ذلك ثلاثة ، وهي : عدم ايجاد ملاذ ضريبي للاسرائيليين المقيمين في الأراضي المحتلة ؛ وزيادة الايرادات الحكومية الاسرائيلية ؛ ومواصلة ادماج الأنشطة الاقتصادية للاسرائيليين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة ، في الاقتصاد الاسرائيلي • وفي اسرائيل ، كان الهدف من فرض ضريبة القيمة المضافة ، في جملة أمور ، التعويض عن فقدان الايرادات الحكومية من جراء تخفيض الضرائب الأخرى ؛ ولاسيما ضريبة الدخل •

٧٥- كما بدأ تطبيق ضريبة القيمة المضافة بالنسبة ذاتها ، وهي ٨ في المائة ، في الضفة الغربية بمقتضى القانون المحلي رقم ٣١ لعام ١٩٧٦ دون اعلان فرضه بوصفه ضريبة جديدة • وكان متصلا بالقانون الأردني رقم ١٦ لعام ١٩٦٣ • وعلى هذا النحو ، تم ادخال تشريع جديد على القانون القائم حاليا • وزيدت نسبة الضريبة في وقت لاحق الى ١٢ في المائة في عام ١٩٧٧ • وفي عام ١٩٨٢ ، أجريت زيادة اضافية بنسبة ٣ في المائة ، فرفعت بذلك الضريبة التي يجب أن تدفعها جميع المؤسسات التجارية والشخصيات الاعتبارية ، باستثناء مؤسسات زراعة المحاصيل ، الى ١٥ في المائة • كما تطبق الضريبة على المعاملات التي تتناول الواردات التي تصل الى الأراضي المحتلة من خلال اسرائيل • وكانت الزيادة في الضريبة في عام ١٩٨٢ ، سواء في اسرائيل أو في الأراضي المحتلة ، تستهدف تمويل الاجتياح الاسرائيلي للبنان (٨١)•

٧٦- ومن ثم فان العبء الضريبي الذي يتحمله الفلسطينيون ، سواء منهم الأفراد أو الشخصيات الاعتبارية ، قد زيد باستمرار مقابل مستوى دخل منخفض نسبيا وآخذ في الهبوط • وبالاضافة الى ذلك ، واجه كثير من المؤسسات التجارية الصغيرة جزاءات فرضت عليها ، حسبما ادعي ، لعدم كفاية سجلاتها وعدم دفع هذه الضريبة وضرائب اخرى (٨٢)• وعلى وجه الاجمال ، تطورت ضريبة القيمة المضافة على مر السنوات القليلة الماضية لتصبح واحدة من أخطر القيود المالية التي تحد من تنمية الصناعة والتجارة الفلسطينيتين •

(ب) النظام الضريبي والأنشطة الاقتصادية

٧٧- في منتصف الخمسينات ، استحدث الأردن ، الى جانب بلدان نامية أخرى ، قوانين وأنظمة تقدم حوافز للقطاع الخاص من أجل الاستثمار في مشاريع صناعية وسياحية ومشاريع نقل • ومابرح الدخل الناشئ عن الأنشطة الزراعية معفيا من الضريبة • ولا يطبق في الأراضي المحتلة أي من الحوافز القديمة أو الجديدة المتصلة بالاستثمار ، مع أن القوانين ذات الصلة مازالت نافذة من الناحية النظرية • وعلى نقيض ذلك ، فكما لوحظ ، عدل عدد من الأحكام الضريبية واستحدث عدد من الأحكام الضريبية واستحدث عدد من الاجراءات الادارية على نحو لا يواتي المقاولين • ونتيجة لذلك ، تجد المؤسسات التجارية الجديدة صعوبة بالغة في تعويم أنفسها خلال المراحل الأولى من أعمالها حيث تغمرها الالتزامات الضريبية والنقدية •

٧٨- ومن ثم ، فان النظام الضريبي في الأراضي المحتلة يستخدم في دوره التقليدي بوصفه أداة لتزويد الحكومة بالايرادات • ومن ثم ، فان دوره في التأثير في القرارات التي يتخذها المقاولون بشأن تخصيص الموارد لا يفي بالغرض المطلوب • أما المعاملة الممنوحة للمستوطنين الاسرائيليين في الأراضي المحتلة فتتباين مع ذلك تباينا مثيرا للدهشة • ويمكن اعتبار بعض الحوافز المالية المقدمة للمؤسسات التجارية الاسرائيلية في بعض المناطق في الأراضي المحتلة دلالة على عدم الانصاف في المعاملة • وتتمتع المؤسسات التجارية للمستوطنين ، في جملة أمور أخرى ، بالحوافز التالية : (أ) " منحة استثمار " تعادل ٣٠ في المائة من الاستثمار الكلي للمؤسسات في الأصول الثابتة ؛ (ب) " قرض تساهلي " يعادل ٤٠ في المائة من مجموع الأصول الثابتة المستثمرة ؛ (ج) الاعفاء من ضريبة الدخل على الحصائل المحتجزة للسنوات السبع الأولى ؛ (د) حد أقصى بنسبة ٣٠ في المائة على ضرائب الشركات ؛ (هـ) ضرائب على الأرباح الموزعة على المستثمرين الأجانب تقتصر على ١٠٫٥ في المائة ؛ (و) اعفاء من " ضريبة أصحاب العمل " لمدة خمس سنوات ؛ (ز) عدد من منافع الاستيراد والتصدير حالما تجتاز المؤسسة التجارية مرحلة بدء التشغيل • وبالاضافة الى ذلك ، فان المعونة المقدمة من أجل البحث والتطوير قد تستأثر بـ ٥٤ في المائة من نفقات المؤسسة المخصصة للبحث والتطوير [٨٣] •

جيم - الموارد المالية الخارجية

٧٩- هناك ثلاث ظواهر مختلفة لكنها مترابطة تدل على اعتماد الأراضي المحتلة بشكل متزايد على مصادر التمويل الخارجية ، وهي : دخل عوامل الانتاج من الفلسطينيين العاملين في اسرائيل ؛ ودخل عوامل الانتاج للمهاجرين العاملين في الأردن وغيره لأجل قصير ؛ والتحويلات الخاصة والرسمية بلا مقابل من الخارج ، بما في ذلك تحويلات المهاجرين الدائمين • ونظرا لطبيعة تفاعل اقتصاد الأراضي المحتلة مع اقتصادات البلدان المجاورة ، حيث ليس للأراضي المحتلة سلطة في تنظيم تدفقات التجارة والخدمات ، فان هذا الاعتماد ليس أمرا يبعث على الدهشة • وفي الواقع أنه يمكن القول بأن الأراضي المحتلة لم تستطع أن تتصدى للقيود التي تعترض سبيل الاقتصاد على الصعيد المحلي وأن تقاوم التحديات المطروحة في سياق العلاقات مع الاقتصاد الاسرائيلي والتأثيرات التي مارستها البيئة الاقتصادية العربية على امتداد العقد الماضي ، الا من خلال الابقاء على هذه الروابط الخارجية •

٨٠- في عام ١٩٨٣ ، عندما بلغ الناتج المحلي الاجمالي في الأراضي المحتلة أعلى حد له ، فان ٣٦ في المائة من صافي الدخل القومي المتاح في الأراضي المحتلة كان منشوءه دخل عوامل الانتاج والتحويلات ، أي بما يعادل أيضا ٥٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي [٨٤] • ولا يعتمد الاقتصاد اعتمادا متزايد على مصادر التمويل الخارجية فحسب ، بل يبدو أن هذه هي الحال أيضا ، الى حد كبير ، فيما يتعلق بمصادر التمويل الناشئة من اسرائيل • وفي الواقع أنه ما لم يكن هناك تدفق مستمر للتحويلات الى الأراضي المحتلة من مصادر عربية ودولية ، لازدادت درجة الاعتماد على هذا المصدر الحصري للدخل ارتفاعا على ارتفاع •

١- دخل عوامل الانتاج

٨١- ان دخل عوامل الانتاج من العمل في اسرائيل ، الذى أصبح لا يستهان به اعتبارا من عام ١٩٧٠ هو ناجم عن دخول العمال الفلسطينيين يوميا الى اسرائيل من أجل العمل • وفي حين أن ١٢ في المائة من القوى العاملة في الأراضي المحتلة كانت موظفة في اسرائيل في عام ١٩٧٠ ، فقد بلغت النسبة ٣٧ في المائة بحلول عام ١٩٨٤ (٨٥) • ومع ذلك ، كانت القوى العاملة الموظفة محليا في عام ١٩٨٤ أصغر مما كانت عليه في عام ١٩٧٠ (٨٦) • وفي الوقت ذاته ، فمنذ منتصف السبعينات ، اكتسبت ظاهرة أخرى زخما كرد على شح فرص العمل المحلية وجاذبية العمالة المجزية في الدول العربية المنتجة للنفط • وحدا هذان العاملان بعدد متزايد من المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة الى الهجرة والتماس عمل في الخارج • وفي بعض الحالات ، ظل هؤلاء المهاجرون في الخارج ، بحيث يعتبر دخلهم المحول " تحويلات " ، بينما في حالات أخرى ، أبقى الفلسطينيون على اقامتهم في الأراضي المحتلة ، مما أدر " دخل عوامل الانتاج " من العمل في الأردن أو غيره لفترة معينة سنويا • وبالاضافة الى دخل عوامل الانتاج الناشيء عن أجور الفلسطينيين المستخدمين (ولكن غير المقيمين) في اسرائيل والأردن ودول عربية أخرى وبقية أنحاء العالم ، هناك مدفوعات أخرى من دخل عوامل الانتاج ترد من الخارج (أي الايجار ، والأرباح ، والفوائد) (٨٧) •

٨٢- لقد نما دخل عوامل الانتاج الوارد من اسرائيل نموا مطردا في الفترة من عام ١٩٧٨ الى عام ١٩٨٤ ، بنسبة تربو على ١١٠ في المائة ، أو بمعدل متوسط قدره ١٨ في المائة في السنة (٨٨) • وبلغ ذروته في عام ١٩٨٣ ، الذى كان عاما مزدهرا بوجه خاص بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي • كما نما دخل عوامل الانتاج الوارد من بقية أنحاء العالم ، ولكن بمعدل أقل هو ٧٥ في المائة خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٤ ، أي بنحو ١٥ في المائة في السنة • ومن ثم ، ووفقا للاحصاءات الاسرائيلية الرسمية ، فان المكون الرئيسي للمدفوعات من دخل عوامل الانتاج الوارد الى الأراضي المحتلة هو ما تدره العمالة في اسرائيل • فقد استأثر هذا المكون من مكونات دخل عوامل الانتاج بما لا يقل عن ٧٥ في المائة من مجموع مدفوعات عوامل الانتاج الى الأراضي المحتلة في كل عام منذ ١٩٧٨ (٨٩) •

٨٣- وتتصف مدفوعات الأراضي المحتلة من دخل عوامل الانتاج باستقرار نسبي ، حيث تنمو نموا بطيئا • وقد ظلت منخفضة بوجه عام حتى عام ١٩٨٤ • ويؤكد ذلك أنه ، على الرغم من الاعتماد على المصادر المالية الخارجية ، تعد الأراضي المحتلة أقل جاذبية بالنسبة للمصالح المالية الخارجية أو اليد العاملة الخارجية من حيث توزعها المنتج أو المربح • ونتيجة لذلك ، فان مستوى صافي المدفوعات من دخل عوامل الانتاج الواردة الى الأراضي المحتلة قد تضاعف بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٤ (٩٠) • وفي عام ١٩٨٣ ، ساعد التوسع الهام الذى شهده الاقتصاد الاسرائيلي على تسجيل رقم قياسي في صافي دخل عوامل الانتاج يبلغ ٥٥٠ مليون دولار •

٨٤- وفي عام ١٩٦٨ ، حيث لم تكن قد حددت بوضوح بعد العلاقة بين الاقتصاد الفلسطيني واقتصادات اسرائيل والبلدان العربية ، كان دخل عوامل الانتاج الوارد من الخارج يمثل أقل من ٣ في المائة من الناتج القومي الاجمالي (٩١) • واستأثر دخل عوامل الانتاج بـ ٢٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٧٨ ، وبلغ ذروته عند ٣٣ في المائة في عام ١٩٨٣ ، وهبط الى ٣٠ في المائة في عام ١٩٨٤ ، ويساعد هذا الاتجاه على توضيح التفاعل بين النمو الاقتصادى المحلي الضعيف والتبعية المالية الخارجية • وبينما عجز الاقتصاد عن ايجاد مصادر تمويل محلية وشهد النمو

الاقتصادي المحلي تقلبات سنوية ، حقق دخل عوامل الانتاج نموا مطردا ، مما أكسبه دورا متزايد الأهمية في التمويل الكلي للاقتصاد الفلسطيني •

٢- التحويلات المالية

(أ) صافي التحويلات الى الأراضي المحتلة

٨٥- ان المكون الرئيسي الآخر للموارد المالية الخارجية المتاحة للأراضي المحتلة ، الممثل بالتحويلات بلا مقابل ، قد بات مكونا بارزا بشكل متزايد في السنوات الأخيرة • وهناك ثلاث مصادر رئيسية للتحويلات الى الأراضي المحتلة • وينطوي أولها على تدفقات من مؤسسات حكومية اسرائيلية وأردنية الى أفراد أو مؤسسات في الأراضي المحتلة ، بما في ذلك تحويلات الحكومة العسكرية الاسرائيلية الى السلطات المحلية أو الى الافراد• والمصدر الرئيسي الثاني للتحويلات الى الأراضي المحتلة هو من الفلسطينيين الذين هاجروا من الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، لكنهم مازالوا يعيلون افراد أسرهم في الاراضي المحتلة ، ويشار اليه ايضا بأنه تحويلات • اما المكون الثالث للتحويلات الى الأراضي المحتلة ، وهو المعونة الرسمية فيمكن تقسيمه وفقا لمصدريه الرئيسيين ، وهما المعونة الدولية العربية وغير العربية• ومابرح جل التحويلات من الاراضي المحتلة موجها بصورة متزايدة الى اسرائيل ، في شكل ضرائب وتحويلات الى الحكومة المركزية • وليس ثمة ما يدل على وجود تحويلات أخرى ذات شأن من الأراضي المحتلة الى الاردن أو غيره •

٨٦- وازداد صافي التحويلات الى الأراضي المحتلة حتى عام ١٩٨١ ، ثم بدأ في الهبوط بعد ذلك ، فبلغ في عام ١٩٨٤ مستوى أدنى مما كان عليه في عام ١٩٧٩ (٩٢)• وثمة مكون واحد ، هو التحويلات الى أفراد عاديين في الأراضي المحتلة (٩٣)، ازداد تدريجيا منعام ١٩٧٨ الى عام ١٩٨٢ ، ثم مالبث أن هبط في السنوات التالية • واستأثرت التحويلات الى الأفراد العاديين بما يزيد كثيرا على نصف المدفوعات من التحويلات المقيدة لحساب الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٧٩ • ولاتزال هذه التحويلات تمثل أكبر مكونا للمدفوعات من التحويلات الى الأراضي المحتلة •

(ب) مكونات التحويلات

١' التحويلات بين الأراضي المحتلة والحكومة

٨٧- في حين ان المنافع المحققة للأراضي المحتلة من خلال علاقتها بالاقتصاد الاسرائيلي قد تكون واضحة من حيث فرص العمالة وفرص الدخل ، فان التكاليف لا تلاحظ بهذه السهولة • وأحد طرق قياس التكاليف هو من خلال النظر الى نطاق الموارد المالية التي تحولها الأراضي المحتلة الى الحكومة في شكل انتاج غير مباشر ، وضريبتي القيمة المضافة والدخل ، وغير ذلك من التحويلات من هذا النوع • وتضاعفت تقريبا التحويلات والاعانات من الحكومة في الفترة بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٤ ، في حين أن نصيب التحويلات الحكومية في مجموع مدفوعات التحويلات الى الأراضي قد زاد أيضا ، من ٧ في المائة في عام ١٩٧٨ الى نحو ١١ في المائة في عام ١٩٨٤ (٩٤)•

٨٨- وتضاعفت التحويلات من الأراضي في شكل ضرائب دخل وانتاج وقيمة مضافة ، وتحويلات أخرى (من ضرائب ورسوم وغرامات وما الى ذلك) ثلاثة أضعاف في الفترة بين ١٩٧٨ و ١٩٨٤ - وشكل الايراد الحكومي المحلي من أصل مجموع فاتورة الضرائب لعامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ما يقل عن ٧ في المائة

من مجموع تحويلات الاراضي المحتلة من الضرائب في السنتين المذكورتين [٩٥]. ومن ثم فان رصيد التحويلات الى " الحكومة " موجه الى السلطات الضريبية المركزية الاسرائيلية .

٨٩- ويمكن رؤية نطاق ودلالة تحويل الموارد المالية الفلسطينية الى السلطات الاسرائيلية من حيث صلته بعدد من المؤشرات ، بما في ذلك الناتج القومي الاجمالي . وتضاعفت النسبة المحولة من الناتج القومي الاجمالي الى الحكومة من خلال جباية الضرائب وحدها وذلك من ٦ في المائة في عام ١٩٧٨ الى ١٢ في المائة في عام ١٩٨٤ ، وكانت هذه الزيادة أوضح منها في أي وقت مضى منذ عام ١٩٨٢ . وكانت قيمة الضرائب المحولة على هذا النحو الى السلطات الاسرائيلية في عام ١٩٨٤ (١٧٠ مليون دولار) تعادل ٤٦ في المائة من اجمالي دخل عوامل الانتاج من العمالة في اسرائيل ، و ١٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ، و ١١ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ، أي بما يزيد على ضعف كل التحويلات الخاصة الواردة من الخارج ، وبما يزيد بنحو ٧ ملايين دولار على مجموع مدفوعات التحويلات المقيدة لحساب الاراضي المحتلة ، الذي يبلغ ١٦٥ مليون دولار .

"٢" تحويلات المهاجرين

٩٠- نظرا للأنماط الديموغرافية للهجرة ، وللقيود الاسرائيلية المفروضة على " جمع شمل " افراد الأسر الفلسطينية المهاجرين والمقيمين ، يمكن الافتراض بأن نصف مجموع القوة العاملة من المهاجرين الدائمين ، كأقصى تقدير ، يقيمون روابط منتظمة مع الأراضي المحتلة ويحولون مدفوعات اليها (أي نحو ٧٦٠٠٠ شخص من قوة عاملة من المهاجرين الدائمين الذين كان يقدر عددهم بحوالي ١٥٢٠٠٠ عامل في عام ١٩٨٤) [٩٦].

٩١- لا توجد بيانات اسرائيلية رسمية عن نطاق تحويلات المهاجرين الدائمين الفعلية الى الأراضي المحتلة . غير أن أحد طرق الحساب البديلة تستخدم فيها بيانات أردنية رسمية عن تحويلات العمال الأردنيين المهاجرين (من الضفتين الغربية والشرقية) ، وتقدير الحجم الكلي للقوة العاملة من المهاجرين من الضفة الغربية ، ونسبة تحويلاتهم الى الأردن التي تصل الى الأراضي المحتلة [٩٧]. ووفقا لذلك ، فان مبالغ التحويلات الى الأراضي المحتلة من المهاجرين من الضفة الغربية وحدها تفوق الى حد كبير مجموع التحويلات الى الأراضي المحتلة من جميع المصادر الواردة في الاحصاءات الاسرائيلية . وأهمية مصدر المعلومات البديل هذا لا تنشأ عن مدى دقة الأرقام . بل أن عرض سلسلة البيانات البديلة هذه يبين الى أي مدى تقلل التقديرات الاسرائيلية الرسمية للتحويلات الواردة من الخارج من أهمية تحويلات المهاجرين في دعم سكان الأراضي المحتلة [٩٨].

"٣" المعونة الدولية

٩٢- ثمة نوع ثالث من التحويلات مكون من المعونة الرسمية الواردة من مجموعة متنوعة من المصادر الدولية ، الخاصة والرسمية ، الفلسطينية والعربية وغير العربية . وهذه التحويلات ، التي باتت كبيرة بصورة متزايدة في السنوات الأخيرة ، ربما يكون لها أهم دور في تعزيز الأنشطة الاقتصادية في الأراضي المحتلة . واذ تعد هذه التحويلات تعبيرا عن ارادة والتزام انسانيين وسياسيين بمساعدة الشعب الفلسطيني ، فهي أقل تعرضا للتغيرات في المقدرات الاقتصادية المحلية أو الاقليمية من دخل عوامل الانتاج والتحويلات . وهي المصدر الوحيد للتمويل الخارجي الذي يمكن أن يتأثر حجمه وتوزيعه تأثرا نشطا بعوامل غير اقتصادية ، مثل الافاق المرتقبة للمانحين والمستفيدين .

٩٣- ان أقدم شكل قائم من أشكال المعونة (٩٩) هو المعونة التي تتلقاها الضفة الغربية من الحكومة الأردنية منذ عام ١٩٦٧ لتغطي مجموعة متنوعة من التزامات الخدمات الحكومية وخدمات الرعاية الاجتماعية التي وضعت أسسها قبل عام ١٩٦٧ • وتكمل هذه المعونة معونة تقدمها جمعيات أردنية للأعمال الخيرية والرعاية الاجتماعية • وثمة مصدر آخر يتألف من معونة من دول عربية واسلامية ، ومن صناديق انمائية اقليمية عربية ، ومصارف تمول مشاريع محددة في الأراضي المحتلة •

٩٤- ومنذ عام ١٩٧٩ ، مافتئت اللجنة الأردنية - الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل الوسيلة الرئيسية لتوجيه المعونة العربية الى الأراضي المحتلة (١٠٠). وكان من المتوخى أن تتلقى اللجنة المشتركة من الدول العربية الرئيسية المنتجة للنفط (١٠١) ميزانية سنوية قدرها ١٥٠ مليون دولار لفترة مدتها عشر سنوات تبدأ في عام ١٩٧٩ • غير أنه ، في الفترة بين ١٩٧٩ و ١٩٨٥ بلغ مجموع ايرادات اللجنة من هذه المصادر ما يقل قليلا عن ٤٠٠ مليون دولار مقابل مبلغ متوقع يتجاوز المليار دولار (١٠٢). وتم تمويل الأنشطة الميدانية للجنة اما بصورة مباشرة ، أو ، في أغلب الاحيان ، من خلال مؤسسات مالية أردنية عهد اليها بادارة تمويل اللجنة في الأراضي المحتلة في نطاق اختصاصاتها المعينة (١٠٣).

٩٥- ومنذ عام ١٩٧٩ ، فان اللجنة المشتركة هي التي تولت تخصيص جل التحويلات العربية الى الاراضي المحتلة ، مع أن المدفوعات السنوية قد هبطت على مر السنين • ففي الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٥، خصصت اللجنة المشتركة مبلغ ٤٦٢ مليون دولار تقريبا من أجل المشاريع في الأراضي المحتلة ، لم يصرف منه فعلا سوى نحو ٤١٠ ملايين دولار ، نظرا لعدم وفاء الدول المانحة بالتزاماتها (١٠٤). وارتفع نصيب التحويلات العربية الرسمية التي وجهتها اللجنة المشتركة الى الأراضي المحتلة من ٦٠ في المائة في عام ١٩٧٩ الى ٨٠ في المائة في عام ١٩٨٣ • وبحلول عام ١٩٨٤ ، هبط نصيبها الى ما يزيد قليلا عن ٥٠ في المائة •

٩٦- هناك فئتان رئيسيتان من مصادر التمويل الدولية تعمل في الأراضي المحتلة ، هما : الوكالات الدولية (الأمم المتحدة) والمنظمات الطوعية الخاصة • ومابرحت الأمم المتحدة تشارك في تقديم خدمات الاغاثة والرعاية للاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٩ ، من خلال وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا) • وتكمن جذور المعونة المقدمة من الأونروا وبعض المنظمات الطوعية الخاصة في اهتمامات انسانية فيما يتعلق باحتياجات أساسية معينة للفلسطينيين (التعليم الابتدائي ، الرعاية الصحية ، تقديم الدعم المادي في حالات الضيق) الذين لا تقدم لهم الحكومة مساعدة كافية • ويشكل انفاق الأونروا في المناطق المحتلة جل التحويلات الدولية اليها • وفي كل عام تقريبا في الفترة بين عام ١٩٧٨ و ١٩٨٤ ، استأثرت تحويلات الأونروا بما ينوف على ٨٠ في المائة من مجموع المعونة الدولية الى الأراضي المحتلة (١٠٥).

٩٧- وفي الآونة الأخيرة ، زاد برنامج الأمم المتحدة الانمائي التزاماته المعقودة لمشاريع الهياكل الأساسية والرعاية الاجتماعية والمشاريع الانمائية المنتجة في الأراضي المحتلة • ونفذ برنامجا يشمل ٢٣ مشروعا بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٦ ويبلغ مجموع الموارد المخصصة له نحو ٩٫٥ مليون دولار (أي بمتوسط رقم سنوي يقل عن ١٫٤ مليون دولار) بينما حدد رقم تخطيط ارشادي قدره ١٧ مليون دولار فيما يتعلق بمجموع الانفاق على البرامج عن فترة الخمس سنوات ١٩٨٧ - ١٩٩١ (أي بمتوسط رقم سنوي يقارب ٣٫٥ مليون دولار) (١٠٦). كما اشتركت وكالات اخرى للأمم المتحدة في تقديم المعونة الى الاراضي المحتلة سواء بصورة مباشرة او بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٠٧).

٩٨- وأصبحت المنظمات الطوعية الخاصة نشطة بشكل متزايد في تمويل المشاريع في الأراضي المحتلة في السنوات الأخيرة ، حيث تقدم معونة رسمية وتبرعات خاصة على السواء • والجماعة الاقتصادية الأوروبية عامل آخر في التمويل الدولي للجهود الانمائية في الأراضي المحتلة ، فهي تعمل مباشرة أو من خلال المنظمات الطوعية الخاصة الأوروبية من أجل تمويل المشاريع • وان قدرا كبيرا من التمويل المقدم من المنظمات الطوعية الخاصة ، شأنه في ذلك شأن التمويل المقدم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، يهدف الى تلبية بعض الاحتياجات الانمائية الفورية التي طال اهمالها • ويتم التشديد على المشاريع الزراعية والمشاريع الصناعية الصغيرة ، ومخططات التنمية المجتمعية وشتى مخططات مساعدة الذات ، ومشاريع ايجاد الوظائف ، وبرامج النهوض بالمرأة ، فضلا عن احتياجات معينة اكبر من الهياكل الاساسية (١٠٨).

٩٩- ان نمط تخصيص المعونة ينطوي على تحيز الى جانب خدمات التنمية والرعاية الاجتماعية وهذا أمر متوقع في حالة الأونروا ، مثلا ، التي تكرس معظم انفاقها للتعليم والصحة • وكان نمط انفاق اللجنة المشتركة أكثر تنوعا ، نظرا لأن نطاق التزاماتها وأهدافها أكثر اتساعا • وحظيت المؤسسات التعليمية (من جامعات ، وكليات ما بعد المرحلة الثانوية ، والتدريب المهني ، والتعليم الابتدائي وما قبله) بأكبر نصيب من تمويل اللجنة المشتركة • وحظيت الخدمات الصحية (من مستشفيات ومشاريع كبيرة متصلة بها) بثاني أكبر نصيب من تمويل اللجنة • وكانت ثالث أكبر مخصصات قطاعية ، بأنصبة متساوية ، على النحو التالي : '١' دعم خدمات البلديات والطرق والنقل ؛ '٢' احتياجات الرعاية الاجتماعية والمؤسسات الدينية ؛ '٣' تقديم المعونة للتعاونيات الاسكانية وبناء المنازل • وخصص الباقي للمشاريع والتعاونيات الزراعية ، ومشاريع كهربة القرى ، وتقديم المعونة للصناعات والورشات الصغيرة ، والصحة العامة ، وشراء الأراضي ، وأنشطة أخرى •

١٠٠- وخصص النصيب الأكبر من تمويل المنظمات الطوعية الخاصة حتى عام ١٩٨٣ لمشاريع مياه الشرب ومشاريع المجارى ومشاريع التنمية الزراعية ، بما في ذلك الرى • كما حظيت الرعاية الاجتماعية والتعليم بدعم المنظمات الطوعية الخاصة • غير أن الصناعة لم تجن فائدة كبيرة سواء من تمويل تلك المنظمات أو من تمويل برنامج الأمم المتحدة الانمائي • وحظيت الاحتياجات من الهياكل الأساسية - وعلى وجه التحديد مشاريع المجارى - والبرامج التعليمية ، بعد المشاريع الصحية ، بثاني أكبر أنصبة من تمويل برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الفترة المستعرضة • والموقف الفريد لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وعلاقاته المؤاتية مع الأطراف المعنية قد أتاح له أن يتخذ زمام المبادرة في هذا القطاع • كما اتجه تمويل برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى المشاريع الزراعية ، سواء من أجل التدريب أو من أجل تحسين الانتاجية •

١٠١- ومن العوامل الهامة التي تؤثر في النمط المحتمل للمدفوعات المبادىء التوجيهية الخاصة بالسياسة العامة التي تضعها السلطات الاسرائيلية • وقد جودل بأن الاجراء الذى تقدم بموجبه بعض الوكالات مقترحات الى السلطات يسفر عن رفض بعض المقترحات المتعلقة بالانتاج أو التنمية الاقتصادية ، بينما تحظى مشاريع الهياكل الأساسية ومشاريع الخدمات الاجتماعية بالموافقة (١٠٩). غير أن ثمة دلائل تشير الى أن تأثير هذه العوامل آخذ في التناقص ، حيث يبدو أن السلطات قد وضعت مبادىء توجيهية أكثر مرونة في هذا الشأن (١١٠) • وعلى وجه الاجمال ، ففي حين أن الأولويات التي يتم ادراكها والاعراب عنها محليا لها أثر أولي في تحديد نمط توزيع التحويلات

الدولية على الأراضي المحتلة ، يمكن تعديل النتيجة النهائية بعوامل مثل أفضليات المانحين، واعتبارات تشغيلية وتقنية ، وسياسات السلطات الاسرائيلية •

١٠٢- ان معظم الوكالات العاملة في هذا المضمار لم تقم ، حتى عهد قريب جدا على الأقل ، بادراج برامج القروض بوصفها أداة مناسبة أو مجدية لتقديم المعونة ، وعولت في المقام الأول على المنح المباشرة • وتم التشجيع على المشاركة المحلية في التمويل من خلال ربط المنح الخارجية بأموال مقابلة محلية (١١١)• وكانت كل المعونة تقريبا التي قدمتها المنظمات الطوعية الخاصة حتى عام ١٩٨٣ في شكل منح ، شأنها في ذلك شأن المعونة المقدمة من وكالات الأمم المتحدة • ويبدو أن التمويل غير التساهلي ، مثل القروض ، قد أضحى مفضلا بصورة متزايدة من قبل المنظمات الطوعية الخاصة في السنوات الأخيرة ، حيث شرع المزيد منها بترتيبات الصناديق المتداولة أو غيرها من ترتيبات القروض (١١٢)، مع العمل عند الامكان من خلال مؤسسات الائتمان الفلسطينية المحلية •

١٠٣- ومابرحت برامج القروض عنصرا جوهريا من عناصر المعونة المقدمة الى الأراضي المحتلة من اللجنة المشتركة • فقد تمكنت اللجنة ،منذ نشأتها ، من تقديم نسبة لا يستهان بها من مجموع معونتها الى الأراضي المحتلة في شكل قروض نظرا لاشتراك المؤسسات المصرفية الأردنية في اجراءات اللجنة المتصلة بالمنح والقروض • وعندما تعذر توجيه القروض من خلال المؤسسات المالية الأردنية القائمة ، أصبحت اللجنة نفسها مصدرا من مصادر القروض المباشرة لمشاريع مثل كهربة القرى ، والقروض المقدمة للشركات الزراعية ، ومشاريع الاسكان الخاصة ببلدية قطاع غزة • وقدمت هذه التجربة الأولية أساسا راسخا تقام عليه برامج معونة أكثر فعالية ، يراقبها ويديرها عن كثب المستفيدون والمانحون في صالح التنمية الطويلة الأجل للأراضي الفلسطينية المحتلة •

دال - النتائج والتوصيات

١٠٤- على وجه العموم ، يتصف اقتصاد الأراضي المحتلة ، في الوقت الراهن ، بدرجة عالية من التفكك الذي يعكس تشوها متزايدا في هيكل الناتج والدخل ، وفجوة متسعة بين الناتج المحلي والقومي ، ودرجة عالية من الانفتاح • ومما يزيد المشكلة تعقيدا عدم وجود مؤسسات محلية قادرة على معالجة الآثار الضارة للسياسات المطبقة في ظل الاحتلال طوال السنوات العشرين الماضية • وتدعو الحاجة الى بذل جهود جريئة لعكس اتجاه هذه الحالة من خلال استراتيجية واعية تهدف الى تنمية اقتصاد الأراضي المحتلة • وينبغي ، لدى توجيه السياسة العامة للتدابير اللازمة ، الاسترشاد بمجموعة من الأهداف التي تعكس أماني الشعب الفلسطيني ، مع مراعاة الموارد المتاحة للاقتصاد ، وهيكله المشوه الراهن • ويمكن أن تكون الأهداف الأساسية واعتبارات السياسة العامة الأساسية التالية بمثابة اطار مرجعي لوضع تدابير السياسة العامة المناسبة اللازمة في كل مجال من مجالات النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي :

(أ) التعجيل بنمو الاقتصاد المحلي بمعدل يكفي لمواصلة الزيادات الطبيعية في السكان ولاجراء تحسينات في مستوى دخل الفرد ؛

(ب) زيادة الانتاجية في المجالات المهملة في الزراعة والصناعة وتوسيع نطاق انتاج السلع الأساسية عن طريق تعزيز صناعات استبدال الواردات القائمة على المواد الخام المحلية ، وعن طريق تنويع الصادرات من خلال توسيع نطاق العلاقات التجارية ؛

(ج) تثبيت المستوى العام للأسعار وتخفيض أسعار السلع الأساسية ؛

(د) ايجاد فرص عمالة منتجة في جميع أنحاء الأراضي المحتلة لاستيعاب سواء الزيادات الطبيعية في القوة العاملة أو العمال الفلسطينيين المهاجرين المستخدمين في اسرائيل وبقية أنحاء العالم ؛

(هـ) التعجيل بمعدل الانفاق الانمائي بغية ايجاد المرافق الأساسية الكفيلة بتوفير منافع خارجية للاقتصاد وزيادة القدرة الاستيعابية للأراضي المحتلة من أجل زيادة الاستثمار الانتاجي؛

(و) تقديم الحوافز المناسبة لتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب في القطاعات المنتجة ؛

(ز) تكييف السياسات النقدية والضريبية مع الاحتياجات القصيرة الأجل والطويلة الأجل للنمو والاستقرار المتواصلين في الميدان الاقتصادي ؛

(ح) انشاء وتعزيز المؤسسات المالية المناسبة الرامية الى تعبئة وتخصيص وادارة الموارد المحلية بما يتمشى مع احتياجات الاقتصاد ؛

(ط) تحديد القدرات المؤسسية اللازمة في اطار الادارة العامة للأراضي المحتلة من أجل صياغة وتنفيذ تدابير السياسة الاقتصادية والاجتماعية على النحو الفعال ؛

(ي) العمل في المقام الأول ، على تعزيز روح المبادرة التي مافتئت تشكل الأساس للمساعي والمنجزات الاقتصادية في الأراضي المحتلة .

١٠٥- وليس من شك في أن تحقيق هذه الأهداف يتوقف على مؤسسات قادرة على معالجة التفاعل الحاسم بين شتى أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية . ومن الجلي أن ثمة نقصا في هذه المؤسسات في الأراضي المحتلة ، وأن القضايا المتصلة بذلك تعالجها مرافق تقوم سلطات الاحتلال بتشغيلها أو ادارتها .

١٠٦- من المتوقع أن يسهم القطاع المالي ، الذى يمثل القوة الاحتياطية الرئيسية في الاقتصاد ، في تحقيق بعض الأهداف الموجزة أعلاه . وكان الدور الفعلي الذى أداه في هذه العملية أثناء السنوات العشرين الماضية هامشيا . وان أوجه القصور في المؤسسات والسياسات العامة في هذا المجال تلفت النظر ، وسبب ذلك ليس طبيعتها غير المتطورة بقدر ما هو التدهور الذى شهده هذا القطاع منذ احتلال الأراضي . فقد استعيض عن المصارف والمؤسسات المالية المحلية بفروع المصارف الاسرائيلية ومعظمها يقع في المستوطنات الاسرائيلية الرئيسية . وأعلنت العملة الاسرائيلية عملة رسمية ، ثم انضم اليها فيما بعد الدينار الأردني الذى سمح بتداوله في الضفة الغربية .واضطرت الشركات التجارية العاملة في القطاعات الاقتصادية الحيوية الى قصر احتياجاتها على مدخرات شخصية محدودة و/أو الى اللجوء الى السوق المالية غير الرسمية التي تتصف بارتفاع اسعار الفائدة وصعوبة متطلبات الضمان. ومابرحت الحالة خطيرة بوجه خاص في المناطق الريفية ، حيث ان كلفة التمويل وشروطه ، حتى فيما يتعلق بالائتمان الموسمي ، تتجاوز الى حد بعيد القدرة المالية للسكان العاديين .

١٠٧- ولم تتكلل الجهود الرامية الى تقويم هذه الحالة بالنجاح . فان عدم وجود نظام مصرفي محلي ، الى جانب معيار العملة الثنائي ، ان لم يكن الثلاثي ، وتزايد احتياجات الاقتصاد الى الائتمانات ، قد حملت المرافق المحلية غير الرسمية على الظهور وسد الفجوة . وكان دور الصرافين

ذا دلالة في هذا الشأن ، مع أنهم لم يتمكنوا من سد الفجوة الحاسمة في الوساطة المالية • وتدعو الحاجة الى بذل جهود جديدة للاستعاضة عن الترتيبات البالغة الضعف والحساسية والمخصصة الغرض بمؤسسات مالية مناسبة تتناسب مع الاحتياجات الملحة للاقتصاد في المجالات الموجزة أعلاه •

١٠٨- ولم تسفر المحاولات الرامية الى اعادة فتح المصارف المحلية في قطاع غزه الا عن اعادة فتح بنك فلسطين في عام ١٩٨١ ، الأمر الذى تصادف مع تردي الحالة الاقتصادية في القطاع • غير أنه ، نظرا للقيود المتعددة المفروضة على عمليات البنك المذكور ، لم يكن له سوى أثر هامشي في الأوضاع المالية والائتمانية في قطاع غزة • ويقتضي الأمر بالحاح اعادة النظر في القيود التي عوقت عمل هذا المصرف ودوره • وهذا أمر تدعو الحاجة اليه بوجه خاص في هذه المرحلة الحاسمة ، حيث يواجه اقتصاد غزة أشد انتكاس له منذ عشرين عاما من الاحتلال • وفي الضفة الغربية ، أسفرت أخيرا الجهود الرامية الى اعادة فتح المصارف المحلية منذ اغلاقها في عام ١٩٦٧ عن اعادة فتح فرع لبنك القاهرة - عمان في عام ١٩٨٦ • وبينما يدل ذلك على تحرك في الاتجاه الصحيح ، فان قدرا كبيرا من النجاح المتوقع سيتوقف على الطريقة التي يعامل فيها الفرع من حيث قاعدة موارده وطبيعة ونطاق عملياته •

١٠٩- فبادىء ذى بدء أن موارد الفرع الذى افتتح حديثا تحتاج الى زيادة من خلال المساهمات الخارجية حتى تنجح في حشد المدخرات المحلية الكافية •وقد يتمكن البنك المركزى الأردني من العمل لا بوصفه مستودعا للاحتياطي فحسب بل أيضا بوصفه معززا ومقرضا في المقام الأخير بغية مساعدة الفرع على القيام بمخاطرات متعمدة • ويمكن السماح للفرع أيضا بفتح فروع أخرى في أماكن أخرى في الأراضي المحتلة لحشد مدخرات السكان عبر منطقة أوسع ، وبذلك يقوم بالوساطة المالية ويقدم الائتمان للمجالات ذات الأولوية الملحة في الاقتصاد ، ولاسيما الزراعة والصناعة والاسكان • ومن الأمور الحيوية أيضا للفرع المفتتح حديثا انشاء روابط مع الهيئات القائمة الرسمية وغير الرسمية مثل التعاونيات وشركات التأمين ومقرضي المال وعدد كبير من المؤسسات المهنية ، بغية حشد مزيد من المدخرات •

١١٠- ويمكن السماح للفرع أيضا بالعمل ضمن نطاق مرن من أسعار الفائدة بهدف رفع أسعار الفائدة الحقيقية فوق مستوى التضخم بغية التأثير على الاختيار بين الاستخدامات البديلة للمدخرات الخاصة • ويمكن أن يقترن هذا أيضا بحوافز ضريبية • ويمكن السماح للفرع أيضا باعتماد نظام من أسعار الفائدة التفاضلية لمختلف انواع الائتمان للمجالات المتوخاة • ويمكن لسياسة ضريبية متممة أن تعزز أيضا فعالية هذه التدابير • وفي ضوء الجهد الرامي الى تطوير آفاق روح المبادرة بالنسبة للاستثمارات المستقلة ، قد يكون من الضرورى قبول فترة نضج أطول لفعالية تدابير الحفز هذه وغيرها •

١١١- ان الميزانيات الحكومية العامة ، لاسرائيل وللسلطات الفلسطينية المحلية على السواء ، هي بمثابة محدد ضريبي يؤثر على مستوى الدخل والطلب • ويوفر الخدمات الأساسية ، ويؤثر على الأنشطة الاقتصادية ويعزز النمو والتنمية • بيد أن حجم الميزانية الحكومية المحدود ، قد جعل دور السياسة الضريبية هامشيا فيما يتصل بمستوى الدخل والطلب ، والخدمات الأساسية والأنشطة الاقتصادية • ويعكس المستوى الاجمالي لعائدات الحكومة ونفقاتها نهجا حياديا ازاء الميزانية في الأراضي المحتلة •

ولقد أدى عدم وجود سياسة موءاتية ومشجعة للاستثمار الخاص في القطاعات الانتاجية الى تركيز مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الاجمالي في الاسكان وأعمال التشييد •

١١٢- والمجال الوحيد الذي جرت فيه ممارسة سياسة الميزانية الحكومية التدخلية هو مجال الضرائب • فعلاوة على تغيير هيكل ومعدلات الضرائب الراهنة ، فقد فرضت ضرائب جديدة لا تستهدف حفز النشاط الاقتصادي أو تلبية اعتبارات الانصاف والاستقرار بقدر ما ترمي الى زيادة العائدات الحكومية • وفي حالة الانتكاس الراهن ، لا يكاد يوجد أي ميزة في اما الاحتفاظ بالتشويهات التي توءثر على حوافز العمل والادخار والاستثمار أو زيادتها •

١١٣- ان أبرز تغيير في قانون ضريبة الدخل هو استبدال اجراءات الجباية ومحاكم الاستئناف بأوامر عسكرية تطبق اجراءات غير عادلة في التقدير والجباية والاستئناف • وأدى هذا كله الى ضعف ثقة الجمهور في مرمى نظام ضريبة الدخل وموضوعيته • ويعتبر اشراك الجمهور ، من خلال موءسساته الشرعية والفئات ذات المصلحة في هذه المجالات كلها ، عاملا رئيسيا في فعالية أي نظام ضرائبي • ولا يفي تطبيق هذا المفهوم الهام بما تحتاجه هذه الأراضي المحتلة •

١١٤- ويتعلق مجال يستحق النظر الجدي بالتقديرات الضريبية لأصحاب الحرف والتجار الذين اما لا يستطيعون أو لا يرغبون بمسك الدفاتر • ويمكن لنهج موضوعي وواقعي أن يعتمد على عوامل مثل رأس المال وحجم العمل ونوع التجارة والمستوى الاعتيادي للربح ، والموقع ومسائل أخرى ذات صلة • ويمكن تحديد هذه الأمور بالتشاور مع السلطات المحلية ، والغرف التجارية ، وجمعيات دافعي الضرائب المهنية فضلا عن خبراء الضريبة • ومن الضروري أيضا النظر في انشاء أنظمة موحدة للحسابات مع تعليمات كافية وواضحة مقترنة بتدريب ملائم على الوسائل والتقنيات ذات الصلة • ومن البديهي أن نجاح جميع هذه الجهود سيعتمد على ايمان دافعي الضرائب بأن قوانين الضريبة والاجراءات المنطبقة عليها هي تلك التي كانت سائدة في الأراضي المحتلة قبل ١٩٦٧ وأن العائدات من جميع هذه الضرائب يبلغ عنها بشكل واضح وكاف وتنفق على الحاجات الصريحة للأراضي المحتلة •

١١٥- أما بالنسبة لتخصيص الموارد ، فقد كان دور النظام الضريبي في التأثير على القرارات القائمة على روح المبادرة معدوما • فلا يوجد حوافز تتصل بالاستثمار تعمل في الأراضي المحتلة مع أن القوانين الأردنية والمصرية ذات الصلة لاتزال سارية المفعول نظريا • وعلى العكس ، فان التعديلات التي أدخلت على الضرائب القائمة وفرض ضرائب جديدة أدت الى تثبيط روح المبادرة لدى أصحاب المشاريع • وكما هو الحال في مجال السياسة النقدية ، يمكن للحوافز الضريبية أن تقطع شوطا بعيدا في دعم الاقتصاد المحلي باتجاه تحقيق عدد من الأهداف الموضحة سابقا • وفي الواقع يمكن للجمع بين الحوافز النقدية والضريبية التي تستند الى القوانين السائدة في الأراضي المحتلة أن تشجع الاستثمارات المنتجة • ويمكن للنظام الضريبي بحد ذاته أن يلعب دورا هاما في هذه العملية • ولن توءدي المنافع الناجمة عن هذه الحوافز الضريبية الى الحث على الاستثمارات بزيادة معدل العائدات فقط بل تفيد أيضا في تنويع العمل جغرافيا في جميع أنحاء الأراضي المحتلة • وبالنظر لارتفاع معدلات الضرائب والمخصصات المحدودة ، فان فائدة أي حافز ضريبي يعرض للأفراد وللهيئات الفلسطينية القضائية على السواء ستكون كبيرة • ويمكن تركيز الجهود على تعزيز المشاريع التجارية من نوع الشركات • ويمكن تخفيض معدل ضريبة الشركات وتطبيقه أيضا على أرباح الشركات ذات المسؤولية المحدودة فضلا عن أي أشكال أخرى من المشاريع الاقتصادية و/ أو الموءسسات • وفي

غياب نظام مصرفي كاف ، وسوق لرأس المال يمكن لمثل هذه الخطوة أن تعزز ، على الأقل ، التمويل الذاتي الى حد ما •

١١٦- ان أوجه قصور النظام الضريبي التي جرى تعدادها بايجاز تؤدى بالضرورة الى توخي اصلاحها الاجمالي ضمن مجموعة متكاملة ومنسقة من تدابير السياسة العامة التي توجهها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية قصيرة المدى وطويلة المدى في الأراضي المحتلة • ان هذا النهج أقرب الى تحقيق انسجام الجوانب النظرية والهيكلية للضرائب مع متطلبات النظام الضريبي الدينامي الذي يستهدف دعم عملية التغير والتنمية الاقتصاديين والاجتماعيين في الأراضي المحتلة • ويمكن التماس مساعدات المجتمع الدولي في تحسين جميع المجالات المذكورة •

١١٧- ان ازدياد عدم كفاية المصادر المحلية للتمويل العام والخاص على السواء ، قد أجبر سكان الأراضي المحتلة على الاعتماد بشكل متزايد على الدعم المالي الخارجي من أجل العيش وتراكم رأس المال • وكما هو الحال بالنسبة لتحويلات العمال المتزايدة في اسرائيل ، فان التفاعل الاقتصادي الذي نشأ بين الأراضي المحتلة والبلدان العربية في السلع وخدمات العمل قد مكن الأراضي المحتلة من مواجهة سلسلة القيود المفروضة على الاقتصاد المحلي • بيد أن أي جانب ايجابي ممكن لهذه التدفقات الخارجية الى الأراضي المحتلة يجب أن يدرس دراسة جدية من حيث القدرة التي يوجدها ضمن الاقتصاد المحلي على توليد الحافز ، مع الزمن ، للنمو والتنمية المتواصلين •

١١٨- أدى عدم وجود السياسات والتدابير الملائمة الى استيعاب جزء كبير من الدخل الوارد من اليد العاملة المهاجرة في الاستهلاك العالي المستوى والاسكان وأعمال التشييد • وقيد عدم وجود المؤسسات المالية المحلية استخدام هذا الدخل في استثمارات منتجة • فلم تكن حوافز الاستثمارات المنتجة غير متوفرة فحسب ولكن القيود قلصت الحجم الفعلي للأموال التي سمح بدخولها الى الأراضي المحتلة • وقد خففت هذه القيود مؤخرا فقط - في وقت بلغ فيه النشاط الاقتصادي ، ولاسيما في البلدان العربية المنتجة للنفط والمستوردة لليد العاملة أدنى مستوى له •

١١٩- ان كامل مسألة اليد العاملة المهاجرة ودخلها بحاجة الى دراسة جدية بالنظر للحالة الاقتصادية المتدهورة في الأراضي المحتلة • فيمكن استخدام بعض مخططات الحوافز المصممة وفقا للمبادىء التوجيهية المبينة لانعاش الاقتصاد الفلسطيني كاطار مرجعي مفيد للجهود الرامية الى تعزيز اسهام هذا المصدر من الدخل في النمو والتنمية الاقتصاديين • وأصبح مصدر خارجي رئيسي آخر للتمويل ، أي التحويلات الخاصة والرسمية ، ذا أهمية متزايدة ايضا في السنوات الأخيرة • ولقد أدى ، في الواقع ، الى تقليص الاعتماد الاجمالي على تحويلات العمال الفلسطينيين في اسرائيل وفي أماكن أخرى •

١٢٠- ولقد عملت مختلف موارد الدعم الدولي العربي وغير العربي بشكل متزايد كمصدر كبير لتمويل الأراضي المحتلة • بيد أنه بالنظر للوضع الحالي للأراضي المحتلة ، فان حجم واستخدام هذه الموارد سيبقى خاضعا لسلسلة واسعة من العوامل الخارجة عن سيطرة الاراضي المحتلة • وتتضمن هذه العوامل أفضليات المانحين ، والاعتبارات التشغيلية والتقنية ، فضلا عن سياسات سلطات الاحتلال ازاء طابع المساعدة الخارجية واتجاهها •

١٢١- وبوجه الاجمال ، لقد تألفت المعونة الخارجية الى حد كبير من المنح •وتأثر هذا بالدرجة الأولى بعدم وجود المرافق التمويلية المؤسسية للمساعدة في جعل الأموال المقابلة المحلية متوفرة

على شكل قروض، سواء أكان ذلك على مستوى القطاع العام أو الخاص • ولم تعتبر ترتيبات الأموال المباشرة أو المتداولة لتوفير القروض وسيلة ملائمة لتقديم المساعدة الخارجية الا موءخرا• فزيادة استخدام المعونة الخارجية ، على شكل منح أو قروض على السواء ، تعتمد على تخفيف اجراءات الموافقة على المشاريع • ويساوى ذلك في الأهمية قدرة الأراضي المحتلة على وضع مشاريع قابلة للاستثمار وتنفيذها وخلق وتطوير الموءسسات المالية المحلية القادرة على تقديم الأموال المقابلة المحلية • وفي كل هذه المجالات ، يمكن للمجتمع الدولي أن يلعب دورا بناء في تشجيع ودعم ظهور ظروف وسياسات توءدى الى التنمية الحرة والسليمة للاقتصاد الفلسطيني •

الحواشي

(١) حسبت من Israel, Central Bureau of Statistics, Judea, Samaria and Gaza Area Statistics, Vol. XV, No. 1, (Jerusalem , C.B.S.,1985) pp. 168 and 175 respectively, and Israel, Central Bureau of Statistics, Judea, Samaria and Gaza Area Statistics, Vol.XV, No. 2 (Jerusalem, C.B.S., 1985) pp.72 and 79, respectively

(٢) S.H.Rolf, "The territories : an economic question", The Jerusalem Post, 27 February 1986, p.10 .

(٣) للاطلاع على مزيد من التفاصيل ، أنظر " التطورات الاقتصادية الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (TD/B/1102) ، الصفحات ٥-٦ •

(٤) حسبت من Israel, C.B.S., Judea, Samaria... op.cit., Vol. XV ,No.1, pp. 163-176; and ibid., Vol. XV No.2 , pp. 67-80 .

(٥) حسب من Israel, C.B.S., Judea, Samaria ... op.cit., Vol. XV No. 1, pp. 10 and 77; and ibid., Vol. XV No.2, pp. 166 and 173; and The World Bank. World Development Report 1985, (New York , Oxford University Press, 1985),p. 151.

(٦) بالاستناد الى معلومات مستقاة من Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel 1975,(Jerusalem, C.B.S., 1975), p. 694; Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel 1978,(Jerusalem , C.B.S., 1978), p. 774; Israel Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, 1985 (Jerusalem, CBS, 1986) pp. 714 and 265 .

(٧) هبط سعر صرف الشيكل في السوق الاسرائيلية من ألف فلس أردني للشيكل في ١٩٧١ الى ٢ر١ فلس للشيكل في ١٩٨٤ • معلومات ميدانية مقدمة من أحد مكاتب الصيرفة الرئيسية في نابلس ، الضفة الغربية ، ١٩٨٦ •

(٨) الأمم المتحدة ، أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة - تقرير الأمين العام (A/40/373) ، الصفحة ٧ •

الحواشي (تابع)

(٩) أنظـــر M. Benvenisti with Z. Abu-Zayed and D. Rubinstein, The West Bank Handbook: A political lexicon, (Jerusalem, The Jerusalem Post, 1986) p.3.

(١٠) S.Roy, The Gaza Strip Survey, (Cambridge, the West Bank Data Base Project and Harvard University Press, 1986), p. 139 .

(١١) حسبت من M. Benvenisti, A Survey of Israel's Policies, (Jerusalem West Bank Data Base Project, 1984) p. 13; S. Roy, The Gaza Strip... op.cit.,p. 38; UNCTAD,"Selected statistical tables on the economy of the occupied Palestinian territories" (UNCTAD/ST/SEU/1), table 19.

(١٢) يمكن الاطلاع على الأرقام بشأن قيمة الـناتج في Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, 1984 (Jerusalem, CBS, 1984),p.769; Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Istael 1986,(Jerusalem, C.B.S., 1986)p. 713; Israel, C.B.S., Judea, Samaria... op,cit., Vol.XV,No.2 , pp.97 - 103 ، الأرقام المتصلة بالعمالـة مـن Israel, C.B.S., Statistical Abstract 1986, op.cit., p. 705 .

(١٣) للاطلاع على مزيد من التفاصيل أنظـــر H.Frisch, Stagnation and Frontier Arab and Jewish Industry in the West Bank, (Jerusalem, The West Bank Data Base Project, 1983).

(١٤) أنظـــــــــر M. Benvenisti, A Survey of Israeli Policies, op.cit., pp. 15-18.

(١٥) الأمم المتحدة ، أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة - تقريـــر الأمين العام (A/39/233) الصفحة ١١ .

(١٦) M. Benvenisti, 1986 Report : Demographic, economic, Legal, social and cultural developments in the West Bank, (Jerusalem, the West Bank Data Base Project, 1986).

(١٧) Israel, C.B.S. Statistical Abstract 1986,op.cit., p. 696 .

(١٨) اللجنة الأردنية - الفلسطينية المشتركة ، تقرير بشأن مشروع الاسكان لدعم الصمود الوطني في الأراضي المحتلة ، ١٩٨٦ ، الصفحة ٤ .

(١٩) F. Gharaibeh, The Economies of the West Bank and Gaza Strip , (Boulder, Co: Westview, 1985) p.97. Also see A. Rabinovich,"Arab villages engage in pre-emptive activity", The Jerusalem Post, 12 December 1986 .

(٢٠) الأمم المتحدة ، أحوال معيشة ... (A/39/233) ، مرجع سبـــق ذكـــره ، الصفحتان ٢٠ - ٢١ .

الحواشي (تابع)

(٢١) E. Balassanian, " Policy recommendations to alleviate the housing problem in the occupied Palestinian territories", Paper presented to the United Nations (HABITAT) Seminar on the Living conditions of the Palestinian people in the occupied territories, March 1985, p. 2 .

(٢٢) أنظر على سبيل المثال ، A. Gerson, Israel, The West Bank and International Law, (London, Frank Cass, 1978), p. 116, and United Nations, The Legal Status of the West and Gaza, New York, 1982, pp. 17-20 .

(٢٣) M. Benvenisti, et al ., " The West Bank Handbook .....". op.cit., pp. 113-121 .

(٢٤) United States, Department of State, Country Reports on Human Rights Practices for 1985 (Washington D.C., G.P.O., 1986) , p. 1276 يصل عدد المستوطنات الأخرى المخطط تشييدها بنهاية عام ١٩٨٦ الى ٥٠ ، in United Nations, " Living Conditions ..... A/39/233 ", op.cit., pp. 57-62.

(٢٥) . Benvenisti, "1986 Report..."op.cit.,pp.29 and 34

(٢٦) ب. أشهب ، صحيفة الفجر (الانكليزي) ٢٤ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٦ . أنظر أيضا صحيفة الجيروزاليم بوست ، ١٠ آذار/مارس ١٩٨٦ .

(٢٧) صحيفة الفجر (الانكليزي) ، ٢٧ حزيران / يونيه ١٩٨٦ .

(٢٨) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن سياسة الاستيطان الاسرائيلية ، أنظر M. Benvenisti, "A survey of Israel's policies", op.cit., pp.49-69 .

(٢٩) صحيفة الجيروزاليم بوست ، ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ .

(٣٠) صحيفة هآرتز ، ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ .

(٣١) مجلة نيو أوت لوك ، كانون الثاني/ يناير - شباط / فبراير ١٩٨٦ ، الصفحات ٣٥-٣٧ .

(٣٢) . M.Benvenisti, "1986 Report...."op.cit., pp.16 and 51

(٣٣) . F.Gharaiben,"The Economies....." op.cit., pp.124 - 125

(٣٤) Israel Defence Forces, Notes, Orders and Appointments, Judea and Samaria and Gaza District Areas, Military Orders Nos. 7, 18, 26 and 30 (1967), and No. 705 (1981) .

(٣٥) Ibid. Military Orders, Nos. 9 and 21 (1967), 445 (1971), 487 (1972) 640 (1980), 671 (1980), 719 (1981), 767 and 1024 (1982) .

الحواشي (تابع)

(٣٦) Israel Defence Forces, " Notices, Orders....", op.cit.,Military Orders Nos. 13,34, 41, 76, 83 and 89 (1967), 155 and 179 (1968), 721 (1977), and 823 (1980) .

(٣٧) . Gharaibeh, "The Economies...",op.cit.,p.123

(٣٨) A.Mansour,"Monetary Situation: Constraints and Proposals for Possible Remedies", a paper submitted to Habitat Seminar on the living conditions of the Palestinian people in the occupied Palestinian territories, Vienna ,25-29 March 1985 .

(٣٩) للاطلاع على التفاصيل المتصلة بالنظام النقدي والمصرفي الفلسطيني قبل عام ١٩٤٨ ، أنظر R.D. Ottensooser, The Palestine pound and Israel pound-transition from a colonial to an independent currency (Thèse no. 101 , Université de Genève, 1955) , pp. 13 - 17 ; S.B. Himadeh, Economic Organization of Palestine (Beirut , American University of Beirut , 1938) , chapter IX ; and R. Nathan et al ., Palestine : problem and promise (N.Y. , Public Affairs Press, 1946 , chapter 19.

(٤٠) Israel Defence Forces, op.cit., Military Orders Nos. 258 (1967) and its subsequent amendment , 163 (1968), 719 (1981) and 1070 (1983). See also Bank of Israel, Foreign Exchange Control, Explanatory Guide, (Jerusalem, Bank of Israel, 1981, chapter III , pp. 19-21 and chapter IV section (b) .

(٤١) Examiner of Banks , Annual Statistics of Israel's Banking System , 1980-1984, Jerusalem , Bank of Israel, 1985, p. 35 .

(٤٢) حسبت من R. Meron, Economic Development in Judea-Samaria and the Gaza District, 1970-1980, p.66, (Jerusalem, Bank of Israel, 1933) and D. Zakai, " Economic Development in Judea; Samaria and the Gaza District, 1983-1984",(Jerusalem, Bank of Israel, 1986) p. 71 .

(٤٣) حسبت من Israel, C.B.S. Judea, Samaria .... op.cit.,Vol.XV,Nos.1 and 2, pp.164 and 171, and 68 and 75, respectively ; R. Meron,Economic Development ....op.cit.,p.66 and D.Zakai,"Economic development ...." op.cit., p.71.

(٤٤) A.Bregman, Economic Growth in the Administered Areas, 1968-1973 . (Jerusalem, Bank of Israel , 1974) p. 95 .

(٤٥) A. Mansour " Monetary dualism in the West Bank", Journal of Palestine Studies, Vol. XI, No. 3, Spring 1982 , p. 105 .

(٤٦) الجمعية العلمية الملكية ، الظروف المالية والمصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، (عمان) الجمعية العلمية الملكية ، ١٩٨٥ ، الصفحات ٩٦ - ٩٩ .

(٤٧) المرجع نفسه .

الحواشي تابع)

(٤٨) L. Harris ."Money and Finance in the West Bank and Gaza".,mimeographed report, The Open University, November 1985), pp.27-28 .

(٤٩) المرجع نفسه ، الصفحتان ٢٨-٢٩ .

(٥٠) Z. Abu-Amr, " The Gaza Economy Since 1948 ", a paper presented to the Welfare Association Symposium on Economic Development Under Prolonged Occupation Oxford, 3-5 January 1986, p. 37 .

(٥١) ج.داوود ، " بنك فلسطين في قطاع غزة " ، صامد الاقتصادي ، رقم ١٨ ، ١٩٨١ ، الصفحات ٣ - ٢٠ .

(٥٢) صحيفة الجيروزاليم بوست ، ٥ حزيران/ يونيه ١٩٨٦ .

(٥٣) أنظر ، ج. داوود ، " بنك فلسطين ... " المرجع السابق ، الصفحة ١٢ ، بنك فلسطين ، بنك فلسطين خلال ٢٠ سنة ، غزة ، ١٩٨٠ ، الصفحات ٢٢ - ٢٤ ، وبنك فلسطين ، تقرير مجلس ادارة بنك فلسطين لعام ١٩٨٤ ، (البنك ، غزة ، ١٩٨٥) .

(٥٤) L. Harris, Money and Banking ...",op.cit.pp.22-23 .

(٥٥) م.عرفة ، وآخرون ، الحركة التعاونية في الاردن (عمان : منظمة الأردن التعاونية ، ١٩٧٧) الصفحة ٥ .

(٥٦) L. Harris op.cit., p. 24 .

(٥٧) المرجع نفسه ، الصفحات ٢ - ١٣ .

(٥٨) صحيفة الجيروزاليم بوست ، ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ . أصدرت دائرة ضريبة القيمة المضافة للسلطات العسكرية مؤخرا أنظمة تطلب من الصرافين الفلسطينيين ان يقدموا حسابات يومية للدائرة عن معاملاتهم وأسماء زبائنهم وأرقام بطاقاتهم الشخصية ، صحيفة الفجر ، ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦ ، الصفحة ١٤ .

(٥٩) صحيفة الجيروزاليم بوست ، ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ .

(٦٠) الطبعة الدولية لصحيفة الجيروزاليم بوست ، ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ ، الصفحة ٥ .

(٦١) صحيفة الفجر ، ١٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦ ، الصفحة ٩ .

(٦٢) للاطلاع على مناقشات النظام الضريبي لفلسطين قبل عام ١٩٤٨ ، أنظر S. B. Himadeh, " Economic Organisation..." op.cit., p.507-510; République Francaise , Ministère des Affaires Economiques, Institut National de la Statistique et des Etudes Economiques, Mémento Economique, la Palestine, (Paris, Presses Universitaires de France, 1948), p. 146-150; Ottensooser, "The Palestine Pound ....." op.cit., p.70.

الحواشي (تابع)

(٦٣) حسبت من Israel , Ministry of Finance , Budget for 1986/1987 , (Jerusalem ,1086) ، وبالمقارنة ، بلغت النفقات الحكومية في عام ١٩٨٢ ، ٧٩ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في اسرائيل ، ٤٨ في المائة في مصر ، ٤٧ في المائة في الأردن ، ٤٦ في المائة في الجمهورية العربية اليمنية ، و ٣٨ في المائة في الجمهورية العربية السورية (World Bank, " World Development ....", op.cit., pp. 224-225).

(٦٤) أنظر World Bank , " World Development ....", op.cit.,pp. 226-227.

(٦٥) حسبت أرقام النفقات من Israel, "Budget....." op.cit. وأرقام الضرائب من Israel,C.B.S.,"Judea,Samaria..... Vol. XV, No. 2 , op.cit.,pp. 73-80 .

(٦٦) M.Benvenisti, " 1986 Report .....", op.cit., p. 19. See also S.Roy, " The Gaza Strip....", op.cit., p. 76 .

(٦٧) D.Elazar, Judea Samaria and Gaza: views on the present and future , (Washington,D.C., American Enterprise Institute, 1982), pp. 107-109 .

(٦٨) للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلا للشؤون المالية البلدية ، أنظر الجمعية العلمية الملكية ، " الظروف المالية والمصرفية ...." ، مرجع سبق ذكره ، الصفحات ٥-٥٢ .

(٦٩) حسبت من Israel, C.B.S., Judea, Samaria ..... Vol. XV, No.2 , op.cit., pp.209 and 239 .

(٧٠) N.R.Sabri, " The effects of taxes imposed on the population of the occupied Palestinian territories ", a paper presented at the United Nations(HABITAT) Seminar on the living conditions of the Palestinian people in the occupied Palestinian territories, Vienna, March 1987, p.4 .

(٧١) حسبت من المرجع نفسه ، الصفحة ٦ .

(٧٢) على أساس قانون ضريبة الدخل رقم ٢٥ ، ١٩٦٤ ، وقانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ ، ١٩٨٢ .

(٧٣) أنظر Jordan, Ministry of Finance, Article 14, Income Tax Law No. 25 1964, (Amman, Ministry of Finance, 1964); Israel, Civil Administration , Income Tax Scale for Fiscal Year, 1984-1985, (issued by Officer-in-charge of Taxes at the Civil Administration, 1985); Jordan, Ministry of Finance, Article 13,Income Tax Law No. 34, 1982, (Amman, Ministry of Finance, 1982); Israel, Ministry of Finance, Annual Income Tax Computation Scale, (Tel Aviv, Department of Income Tax and Property, Ministry of Finance, March, 1985).

(٧٤) المملكة الأردنية الهاشمية ، وزارة شؤون الأراضي المحتلة ، شؤون الأراضي المحتلة ، أيار/ مايو ١٩٨٦ ، الصفحات ٤٨ - ٥٤ .

(٧٥) المرجع نفسه ، الصفحة ٥٢ .

الحواشي (تابع)

(٧٦) D.Elazar,"Judea, Samaria,....", op.cit., pp. 75 - 76 .

(٧٧) المرجع نفسه .

(٧٨) المرجع نفسه .

(٧٩) P.G.Sadler, N.Kazi and H. Jabre, UNIDO, Survey of the Manufacturing Industry in the West Bank and Gaza Strip, (Vienna, UNIDO , 1984) p. 39 .

(٨٠) D. Elazar, " Judea, Samaria..." op.cit., pp. 76 - 77 .

(٨١) Bank of Israel , Economic Review , 56, April 1985, p. 77 See also Economist, Quarterly Economic Review, 1982, 2nd Quarter, p.17 .

(٨٢) للاطلاع على تغطية مفصلة للعقوبات الضريبية المفروضة على سكان الأراضي المحتلة ، أنظر '١' الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة (مذكرة من الأمين العام)، A/40/702 ، ١٩٨٦ ، الصفحات ٦٠ - ٦٢ ؛ '٢' UNCTAD, Selected chronology of economic issues and related activities in the occupied Palestinian territories (West Bank and Gaza Strip) 1985-1986, UNCTAD/ST/SEU/2, 1 July 1986, p. 76 .

(٨٣) صحيفة الجيروزاليم بوست ، ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦ .

(٨٤) حسبت أرقام الدخل الوطني الصافي المتاح للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٣ من Israel, C.B.S., Judea, Samaria ..... Vol. XV , No. 1 , op. cit., pp.164 and 173 وحسبت الأرقام لعام ١٩٨٤ من Israel, C.B.S., Judea, Samaria ..... Vol. XV, No.1 op.cit. pp. 68 and 75 .

(٨٥) حسبت من Israel , C.B.S., " Statistical Abstract 1985 " , op.cit., p. 725 .

(٨٦) المرجع نفسه .

(٨٧) ينبغي النظر الى البيانات المتعلقة بدخل عوامل الانتاج بشيء من الحذر - جاء في مكتب الاحصاءات المركزي لاسرائيل أن موثوقية تلك البنود في الحسابات الوطنية التي تتضمن المعاملات بين سكان الأراضي المحتلة واسرائيل هي " بالغة الضعف " Israel , C.B.S., Judea, Samaria ..... Vol. XV, No. 2 , 1985, op.cit., p. 82.

(٨٨) استقيت أرقام ١٩٧٨-١٩٨٠ من Meron R., "Economic Development, 1970-80...." op.cit., p.8;1981 and 1982 figures from Zakai,D.,Economic Development in Judea, Samaria and the Gaza District, 1981-82,(Jerusalem,Bank of Israel, 1985), p. 59;1983,1984 figures from Zakai, D. "Economic Development 1983-84....." op.cit. p. 65 .

الحواشي (تابع)

(٨٩) يبدو أن البيانات الاسرائيلية الرسمية تقلل من قيمة دخل عوامل الانتاج من بقية العالم وتبالغ في دخل عوامل الانتاج المتحصل من اليد العاملة في اسرائيل • فثمة حساب بديل للدخل الصافي لعوامل الانتاج يعطي نتيجة مختلفة كل الاختلاف تظهر مستوى شاملا أدنى لصافي دخل عوامل الانتاج من اسرائيل ، بنسبة تتراوح بين ٥٠ في المائة و ٦٥ في المائة من مستويات البيانات الاسرائيلية للفترة • ويتم التوصل الى هذه الحسابات البديلة باستخدام بيانات الأجور الصافية اليومية المتوسطة ومتوسط أيام العمل وعدد العمال الفلسطينيين في اسرائيل ، حسبت من Israel, Central Bureau of Statistics, Quarterly Statistics of the Administered Territories, Vol. XII (Jerusalem.C.B.S. 1982) ، الجمعية العلمية الملكية ، " الظروف المالية والمصرفية"، المرجع السابق ، الصفحة ١١٧ ، Israel , C.B.S., Judea, Samaria .... vol.XV, No. 2, op.cit., p. 174 ; Israel , C.B.S. , " Statistical Abstract 1985", op.cit., p. 721 .

(٩٠) حسبت من Israel, C.B.S., Judea, Samaria .... Vol. XV, No. 1 , op.cit., pp. 164, 167, 171, 174; Israel , C.B.S., Judea, Samaria.... Vol. XV, No.2 op.cit., pp. 71, 73, 78 and 80 .

(٩١) حسبت من Israel , C.B.S. " Statistical Abstract 1985 .....", op.cit., p. 708 .

(٩٢) حسبت من Israel, C.B.S., Judea, Samaria .... Vol.XV, No.1, op.cit. pp. 164, 167, 171, 174; Israel , C.B.S., Judea, Samaria.... Vol.XV,No.2 , op.cit., pp. 68. 73, 75, and 80 ; Israel C.B.S., " Statistical Abstract..... 1985, op.cit., p. 712; Israel, C.B.S. Statistical Abstract of Israel 1984, (Jerusalem,C.B.S.1984) Israel, C.B.S., Statistical Abstract of Israel 1981,(Jerusalem,C.B.S. 1981),p.720 .

(٩٣) يجب عدم الخلط بينها ، وبين التحويلات • السلاسل الرسمية لا تقدم بيانات للتحويلات بحد ذاتها ، بل انما تشمل جميع التحويلات للأشخاص العاديين •

(٩٤) حسبت من Israel, C.B.S., Judea, Samaria ... Vol. XV, No.1, op.cit. pp. 164, 167, 171, 174; Israel , C.B.S., Judea, Samaria .... Vol. XV, No.2, op.cit. pp. 68, 73, 75, and 80 • لذلك ينبغي النظر الى الزيادة الاجمالية في حصة التحويلات من الحكومة في ضوء الهبوط التدريجي في مجموع مدفوعات الحوالات للأراضي المحتلة •

(٩٥) حسبت من Israel, C.B.S., " Statistical Abstract 1985....." , op.cit., pp. 745-746 .

(٩٦) حسبت من الأرقام الواردة في G. Kosseifi, " The Forced Migration of Palestinians from the West Bank and Gaza Strip, 1967-83", in Population Bulletin of ESCWA, No. 27, December 1985 • للاطلاع على طرق مختلفة لتصنيف التدفقات المالية لليد العاملة المهاجرة ، أنظر G.Swamy, International migrant workers' remittances ; Issues and Prospects, (Washington D.C., World Bank, 1981) .

الحواشي (تابع)

(٩٧) تم هنا تكييف طريقة طبقت أصلا في اسماعيل زغلول ، تحويلات الأردنيين وتأثيرها على الاقتصاد الاردني (عمان ، البنك المركزي الاردني ، ١٩٨٤) الصفحة ١١ .

(٩٨) ومع أن هذه التقديرات تظهر مستوى للتحويلات أكبر من ذلك الذي يظهر في البيانات الاسرائيلية ، فلعلها متضخمة بالنظر للمشاكل الكامنة في تقدير الحجم الفعلي للقوة العاملة المهاجرة الفلسطينية ، ونسبة التحويلات الى الأردن المسؤولة عنها ، ونسبة التحويلات المحولة فيما بعد الى الأراضي المحتلة ، ونطاق تحويلات المهاجرين من قطاع غزة .

(٩٩) لا يدخل أحد مصادر المساعدة وهو المساعدة الانسانية وغيرها التي تقدمها منظمة التحرير الفلسطينية للأراضي المحتلة في المناقشات بسبب عدم توفر البيانات .

(١٠٠) كان الغرض من اللجنة المشتركة التي أنشأها مؤتمر قمة الدول العربية في ١٩٧٨ أن تكون قناة أردنية فلسطينية للمساعدة العربية المقدمة للأراضي المحتلة ، لأغراض " الصمود". ويفهم من هذا " المحافظة على مقومات وجود الشعب العربي الفلسطيني في الوطن المحتل وهويته الوطنية بجوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية والنفسية والعقائدية " ، ف. بسيسو ، " استراتيجية دعم الصمود الوطني في الأرض المحتلة - الاطار العلمي والتطبيقي " ، صامد الاقتصادي ، المجلد ٦، الرقم ٤٩ ، ١٩٨٤ .

(١٠١) العراق ، الجماهيرية العربية الليبية ، الجزائر ، المملكة العربية السعودية ، الامارات العربية المتحدة ، قطر والكويت.

(١٠٢) وفقا للأرقام التي قدمتها اللجنة المشتركة ، عمان ١٩٨٦ .

(١٠٣) للحصول على المزيد من المعلومات بشأن عمل اللجنة المشتركة ، أنظر: '١' ف.بسيسو " استراتيجية ....." مرجع سبق ذكره ؛ '٢' ف.بسيسو " الوطن المحتل بين متطلبات دعم الصمود والتزامات المقاطعة العربية لاسرائيل " في الشؤون العربية ، حزيران/ يونيه ١٩٨٥ ؛ و'٣' يوسف صايغ " نحو ارشاد أمثل للمساعدات الاقتصادية العربية للضفة الغربية وقطاع غزة " ، دراسة غير منشورة أعدت للصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٨٥ .

(١٠٤) أرقام قدمتها اللجنة المشتركة ، عمان ١٩٨٦ .

(١٠٥) تستند المعلومات المقدمة هنا الى : بيانات قدمتها الأونروا، وبالنسبة للبيانات بشأن برنامج الأمم المتحدة الانمائي : مقدرة وفقا للبيانات في مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، " تنفيذ البرامج - برامج خاصة للمساعدة - تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني ، تقرير المدير الاداري " ، (نيويورك ، DP/1985/18). وبالنسبة لبيانات الجماعة الاقتصادية الأوروبية : قدرت وفقا للبيانات المقدمة من مكتب ممثل الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عمان ، ١٩٨٦. وبالنسبة لبيانات المنظمات الطوعية الخاصة ، استقيت من "... M.Benvenisti,"U.S.Government مرجع سبق ذكره ، ومن التقارير السنوية للوكالات .

(١٠٦) مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، " تنفيذ البرامج - برامج المساعدة الخاصة - تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني ، تقرير مدير البرنامج " (نيويورك DP/1986/22) الصفحة ٢ والمرفق الثاني .

الحواشي (تابع)

(١٠٧) أنظر ، الامم المتحدة ، تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني ، (تقرير الأمين العام) (E/1987/86) •

(١٠٨) للاطلاع على المناقشات بشأن دور وكالات المساعدة في التنمية الفلسطينية ، انظر ع• قاسم " مصادر التمويل للتنمية في الاراضي المحتلة (القدس) الملتقى الفكرى العربي ، ١٩٨٦
Y.Sayigh, " The Palestinian Economy Under Occupation" Journal of Palestine Studies No.60,1986;G.Abed (ed),Economic Development Under Prolonged Occupation,forthcoming.

(١٠٩) بالاستناد الى تحليل للمشاريع المقدمة من ثلاث منظمات طوعية خاصة مركزها في الولايات المتحدة الى السلطات الاسرائيلية . M.Benvenisti,"U.S.Government....." op.cit.

(١١٠) جاء في تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي لعام ١٩٨٦ أن " ..... الموافقات على مشاريع برنامج الأمم المتحدة الانمائي المقترحة تمنح من قبل الأطراف المعنية مباشرة بمعدل أسرع من أي وقت سابق " ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، " تنفيذ البرامج ....." ، مرجع سبق ذكره ، (DP/1986/22) ، الصفحة ٢ •

(١١١) M.Benvenisti, "U.S. Government Funded....." op.cit.,p.8 .

(١١٢) في بعض الحالات القريبة العهد ، قامت بادارة هذه الترتيبات مؤسسات الائتمان الفلسطينية المحلية ، مثل بنك فلسطين في غزة •

- - - - -